

كۆمارى عىراق
ئەنجومەنى نوينەران
فەرمانىيە ئىدارەسى
بەلگە نامەكان



جمهورية العراق
مجلس النواب
دائرة الشؤون النيابية
قسم تنظيم الجلسات

الدورة الانتخابية السادسة
السنة التشريعية الأولى
الفصل التشريعي الأول

الجلسة رقم (١٤)
الثلاثاء (١٧/آذار/٢٠٢٦) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (١٩٦).

بدأت الجلسة الساعة (١٠:٤٥) صباحاً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الأولى، الدورة النيابية السادسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول.
خير ما نفتتح به الجلسة تلاوة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان (موظف):-

يتلو آيات من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بناءً على الطلب المقدم من قبل أكثر من (١١٠) من السيدات والسادة النواب واستناداً إلى المادة (٥٨) أولاً من الدستور،
لرئيس الجمهورية ولرئيس مجلس النواب أو لرئيس مجلس الوزراء عقد جلسة إستثنائية، طلب مقدم من قبل أكثر من (١١٠)
من السيدات والسادة النواب لعقد جلسة إستثنائية بسبب الظروف الاقتصادية وأزمة تصدير وارداتنا النفطية قررت رئاسة
مجلس النواب عقد هذه الجلسة وحسب النظام الداخلي في المادة (٢٨) أيضاً.

- النائب وعد محمود احمد القدو (نقطة نظام):-

المادة (٣٨) ثانياً، لعضو المجلس لإدلاء ببيان عن موضوع غير وارد في جدول الأعمال إذا كان يتعلق ببعض الأمور الخطيرة وذات الأهمية العاجلة بعد موافقة رئيس المجلس ونائبيه وتقديرهم له، يتعرض الحشد الشعبي بمقراته ومديرياته ونقاطه المنتشرة في عموم العراق إلى هجمة منظمة من قبل العدو الصهيوناميكي وهذه الهجمة تستهدف أبناء الشعب العراقي المنتشرين والمدافعين عن أرض العراق وكرامته لذا نطالب من رئاسة المجلس الإسراع فيما يتعلق بموضوع طرح قانون هيئة الحشد الشعبي وذلك لأمرين.

أولاً: إرسال رسالة للعدو الصهيوناميكي الذي وقف حائلاً دون إقرار هذه القانون في الدورة البرلمانية الخامسة، وكان سبباً في سحب هذا القانون من قبل الحكومة المركزية.

ثانياً: إرسال رسالة اطمئنان لمجاهدين الواقفين في ساحات الوغى دفاعاً عن أرض العراق وكرامته لذا نحن نطالب رئاسة المجلس ومن السادة ممثلي الشعب بأن يقفوا وقفة جادة مع أبنائهم لإقرار هذا القانون في الجلسات القادمة وأن يكون في جدول أعمال مجلس النواب العراقي، كما اطلب من رئاسة المجلس قراءة سورة الفاتحة وقوفاً على أرواح الشهداء الذين سقطوا قبل أيام نتيجة هذا القصف العدواني تجاه مجاهدي هيئة الحشد الشعبي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أطلب من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب قراءة سورة الفاتحة على شهداء العراق، تمت قراءة سورة الفاتحة وقوفاً. سيادة النائب حتى يكون الكلام واضح أمام السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب، مجلس النواب ملتزم بتشريع القوانين التي ترسل من الحكومة سبق وإنه في الدورة الخامسة وحضرتكم كنت موجود تم سحب هذا القانون من قبل الحكومة ننتظر الحكومة الجديدة وتشكيل لجنة الأمن والدفاع وسيتم المداولة وتحويله إلى اللجنة المختصة لغرض الشروع فيه.

- النائب طه هاتف محي الدفاعي (نقطة نظام):-

المادة (٥٠) من الدستور العراقي التي تلزمنا بتطبيق التشريعات بأمانة مما يتوجب على مجلس النواب رئاسة وأعضاء الإيفاء بواجبهم لتنفيذ أحكام المادة (٧٠) أولاً من الدستور العراقي والمادة (٤٧) من النظام الداخلي لمجلس النواب بإنتخاب رئيساً للجمهورية من بين المرشحين العراق يواجه تحديات بالغة التعقيد أمنية وإقتصادية، يتطلب وجود حكومة اتحادية كاملة الصلاحية وهذا لا يتم إلا عبر تكليف رئيس الجمهورية لمرشح الكتلة الأكبر، لذلك نطالب بتطبيق الفقرات الدستورية وتحديد توقيت نهائي للقوى السياسية لإكمال تنفيذ أحكام المادة (٧٠) أولاً من الدستور العراقي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بناءً على الطلب المقدم من قبل (٦٧) من السيدات والسادة النواب لإضافة ترديد اليمين الدستوري للسيد بديل السيد (هيثم الزهوان) بعد مخاطبة المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات، حسب كتابهم الذي ينص، نود إعلام مجلسكم الموقر إن المرشح الذي يلي السيد (هيثم محمود زهوان خليفة العجيلي) بعدد الأصوات الانتخابية في مجلس النواب ٢٠٢٥ ضمن إئتلاف الإعمار والتنمية هو السيد (عمار يوسف مكطوف السامرائي) بالتسلسل (٢) في محافظة صلاح الدين بعدد أصوات (١٥٥٩٥) صوت، أطلب من المجلس إضافة فقرة لتصويت البديل عن النائب (هيثم الزهوان).

(تم التصويت بالموافقة).

أدى السيد (عمار يوسف) اليمين الدستورية بديلاً عن السيد (هيثم الزهوان).

اليوم البلد يمر بظرف أمني واقتصادي صعب، السلطة التشريعية الشرعية هو مجلس النواب لأن حكومة تصريف أعمال ورئاسة الجمهورية، الشعب ينظر لكم لأننا السلطة الشرعية والتشريعية للبلد، واجبكم أن تقفوا مع مواطنكم ومع من أنتخبكم دائرة الشؤون النيابية/قسم تنظيم الجلسات

اليوم هذا واجبنا جميعاً البلد يمر بحالة إستثنائية وكما أسلفت في حديثي الحالة صعبة والظرف صعب والتحديات أمنية وإقتصادية كل التفاصيل الوضع ليس طبيعي، اليوم واجبنا لن نتخلى عن مسؤولياتنا التي أقسمنا عليها وناخبينا انتخبونا لأجلها، انا أقدر موقف بعض الكتل السياسية ولكن ليس بهذا الظرف، في هذا الظرف يجب على الجميع ان يكون على قدر المسؤولية، اليوم البلد يمر بظرف إستثنائي نقدر موقف السادة في الحزب الكردستاني كل كتلة لها الحرية في التعبير عن رأيها السياسي لكن ليس بهذا الظرف لأنه ظرف صعب، اعتقد الجميع شاهد البيان الذي صدر من قبل حكومة إقليم كردستان، اليوم كرئيس وأعضاء مجلس نواب نرفض بعض الألفاظ الغير دستورية والغير قانونية في البيان، نحن نحتكم للدستور وللقوانين المشرعة لا يجوز لحكومة إقليم كردستان أن تتعامل بالنقد مع حكومة بغداد، توجد حكومة إتحادية في البيان مكتوب حكومة بغداد هذا مرفوض ولن نقبله أبداً، هنالك شيء أسمه حكومة إتحادية وهنالك حكومة إقليم ومجالس وحكومات محلية وفق الدستور هذا الشيء مرفوض، من خلالكم نوجه رسالة وتوجيه، إلى رئيس حكومة إقليم كردستان بتوجيه الدوائر الإعلامية الموجودة في إقليم كردستان بان يتم إنتقاء العبارات الدستورية والقانونية في التعامل مع الحكومة الاتحادية، توجد حكومة إتحادية حكومة مركزية يتبع لها الإقليم والمحافظات، ولن نقبل عدا هذا الشيء، لا يجوز ذكر عبارة حكومة بغداد يكون التعامل بالكتب والخطابات الرسمية والبيانات أن تذكر الحكومة الاتحادية.

- النائب مثني امين نادر حسين:-

فقط أحببت أن أوضح إن الحكومة المركزية هو مصطلح غير دستوري.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الحكومة المركزية هي الحكومة الاتحادية.

نرحب بالسيد نائب رئيس الوزراء وزير النفط والسادة (وكيل إستخراج، وكيل التوزيع، مدير عام شركة التسويق العراقية (سومو) ومدير عام التوزيع).

البلد يمر بظرف إستثنائي والكل يعرف الموازنة الاتحادية في البلد وهذا من الخطأ تعتمد على نسبة تصل إلى اكثر من (٩٠%)، في الظروف الأمنية التي يمر بها البلد وحجم التحديات ونعرف تفاصيل عملكم في وزارة النفط أرتأى مجلس النواب إستضافتكم لمعرفة كافة البيانات والتفاصيل وما هي الخطوات المتخذة من قبل وزارة النفط من أجل ديمومة إستمرار تصدير صادراتنا النفطية عبر ميناء البصرة أو عبر المنافذ الأخرى الموجودة وما هي الخطة المتخذة من قبل وزارة النفط لإيجاد البدائل ونحن نعرف التحدي الموجود في مضيق هرمز والتفاصيل والإجراءات التي حدثت والإستهداف للبواخر والتفاصيل الأخرى نعرفها، السيدات والسادة النواب يرغبون بالإستماع لكم وللخطط البديلة لإستمرار الصادرات هذا أولاً.

ثانياً: موضوع لتصدير النفط العراقي عبر ميناء جيهان التركي.

أنا كرئيس لجنة في دورتين سابقتين أعرف التفاصيل وتناقشنا مع السيد وزير النفط والسادة الوكلاء في هذا الموضوع، انبونا يتبع للحكومة المركزية ولا يحق لأي جهة او محافظة أو إقليم منع التصدير هذا الشيء غير دستوري، التعامل يكون وفق القانون والدستور، سبق وأن تكلمنا معكم فيما يخص الأنبوب الذي بدأ الضخ به سنة ١٩٧٦ أو ١٩٧٧، الطاقة التصدير له تصل إلى مليون برميل يومياً توقف هذا الأنبوب لوجود بعض التخريب وبعض العمليات العسكرية، لقد وضعنا التخريب لأننا نعرف التفاصيل ولا أريد ان أذكرها لو كنت نائب لذكرتها ولكن أنا رئيس مجلس نواب أمثل الشعب والعراق جميعه بعض التفاصيل تخرجنا عندما نذكرها تكون معيبة بعض التخريب الموجود في الأنبوب العراقي من كركوك إلى جيهان، ما هي خطواتكم في إعادة تأهيل هذا الأنبوب وديمومة الإستمرار من خلال الضخ في هذا الأنبوب، عام ٢٠١٤ توقف بسبب

الأحداث الإرهابية التي حدثت بسبب عصابات داعش وكانت خطة الوزارة بإجتماع مع السادة في الإقليم بان يكون ممر الأنبوب مروراً بالحقول المستكشفة لإقليم كردستان حتى يصل إلى فيشخابور وتم ترك الأنبوب السابق، الذي هو من كركوك ويمر بالموصل وزمار وصلأ إلى فيشخابور، كانت رؤية الوزارة أن تكون لجميع الحقول الموجودة سواء في كركوك أو إقليم كردستان عن طريق الأنبوب المار بإقليم كردستان، اليوم هنالك قرار من قبل حكومة إقليم كردستان هذا القرار مرفوض من الأصل، لا يجوز لأي إقليم أو محافظة التحكم في صادرات النفط هذه الصادرات من صلاحية الحكومة الاتحادية المركزية لا يجوز ونحن في ظرف صعب وتحديات إقتصادية صعبة، نردي أن نسمع منكم وبعدها نترك المداخلات للسيدات والسادة النواب لبعض المقترحات التي يقدمونها لكم في الأخذ بها، احب أن أوصل رسالة إلى أهلنا وشعبنا في إقليم كردستان عن مجلس النواب لم يمس في أرزاق المواطنين ومجلس النواب مع المضي والاستمرارية في دفع الرواتب لموظفي إقليم كردستان هذا الموضوع متبنى من قبل رئاسة وأعضاء مجلس النواب، الموظف الموجود في إقليم كردستان هو نفس الموظف الموجود في البصرة والأنبار أبداً لا نسمح للحكومة أن تمس أرزاق المواطنين جميع شعبنا في كل محافظات العراق، الموجودين هم موظفين يتبعون إلى الحكومة الاتحادية المركزية، نحن نقدر الحرج الموجود للسادة في الكتل الكردية في هذا الموضوع، هذا إلزام منا كمجلس نواب والسيدات والسادة أعضاء المجلس لن يمس راتب موظف إقليم كردستان مهما كان الأمر، تحصل الخلافات هنالك دستور نحتكم له، الرواتب ليس لها دخل في الخلافات أبداً.

- السيد وزير النفط:-

احب إن اعرج إلى مستويات الإنتاج قبل ٢٨/٢، نحن كنا في وزارة النفط معدل الإنتاج يتجاوز (٤) مليون و(٢٠٠) الف برميل يومياً، حصة العراق في منظمة أوبك هي (٤) مليون و(٤٣٠) الف بموجب الحصص المقررة والعراق يمثل الدولة الثانية في منظمة أوبك من ناحية مستويات الإنتاج إلا انه في فترة سابقة تم تقليص الإنتاج بهدف السيطرة على أسعار النفط العالمي لأن فترة من الفترات انخفضت أسعار النفط إلى مستويات متدنية جداً لذلك المنظمة قبل ٢٠٢٢ أو ٢٠٢١ اتخذت قرار بتخفيض الإنتاج بنسبة معينة فكانت حصة التخفيض من العراق هي بحدود (٢١١,٠٠٠) الف برميل يومياً، لذلك العراق أنا ذكرت حصته في أوبك هو (٤) مليون و(٤٣٠) الف لذلك كمية أو معدل الإنتاج بموجب الحصص المقررة بعد التخفيض هي (٤) مليون و(٢٢٢) الف، هذه معدلات الإنتاج منها يتم تصدير بحدود (٣) مليون و(٤٠٠) الف واحياناً ترتفع أو تنخفض قليلاً تكون (٣) مليون و(٤٥٠) الف أو (٣) مليون و(٣٥٠) الف بناءً على حركة الناقلات في الخليج العربي وبعض العوامل المؤثرة في تصدير النفط مثل الظروف الجوية التي تعيق إرساء الناقلات وإقلاعها لذلك يكون هنالك بعض التأخير، نحن في وزارة النفط إذا كان هنالك نقص في التصدير لشهر من الأشهر نحاول أن نعوضه في الشهر الذي يليه، شركة تصدير النفط قبل شهر تتعاقد مع الشركات التي تشتري النفط العراقي مقدماً، بعد حدوث العمليات العسكرية وبدايتها في ٢٨/٢ شباط حدث انحسار في عدد الناقلات التي تقدم على تحميل النفط العراقي إلا إنه السادة في شركة تسويق النفط من خلال التواصل المباشر مع شركات النقل وشركات الناقلات استطاعوا استدراج عدد من الناقلات بهدف إدامة عملية التصدير، نحن نهدف إلى إدامة عملية التصدير لوجود جنبتان فيها.

أولاً: من خلال التصدير سوف تنتج كميات من النفط الخام أكبر وبالتالي سوف نحصل على الغاز المصاحب للمنتج، لأننا في العراق ليس لدينا حقول للغاز جميع الحقول هي حقول نفطية والغاز يكون مصاحب للنفط، عندما نقوم بعزل الغاز في محطات العزل في الشركات المختلفة مثل شركة نفط البصرة، شركة نفط الوسط أو الشمال الغاز الطبيعي كما هو معلوم نستفاد منه بعد المعالجة وفصل السوائل أو ما يسمى غاز الطبخ وبعض المكثفات والغاز الجاف يذهب إلى الشبكة الوطنية لتجهيز محطات الطاقة الكهربائية، كما ذكرت معدل التصدير كان (٣,٤) مليون برميل عند بداية العمليات العسكرية وبدأت بالتناقص بناءً على عدد الناقلات الموجودة لأن هنالك قسم من الناقلات كانت قد عبرت الخليج ومضيق هرمز، إلا إنه رفضت المجيء إلى موانئنا وتحمل النفط، لكن السادة في شركة سومو استطاعوا من إقناع هذه الشركات واستدراجها لحين وصولها إلى الموانئ وتحميلها، استمرت عمليات التصدير ولكن بمعدلات أقل من (٣,٤) لغاية يوم ٢٦/٣/٢٠٢٦، بعد هذا التاريخ خلال هذه الفترة كوزارة نفط وضعنا خطة للإنتاج بناءً على بعض المحددات، واهم محدد هو توفير النفط الخام لعمل المصافي، نحن لدينا المصافي خلال هذه الثلاث سنوات تضاعفت الطاقة الإنتاجية لهذه المصافي، وعلى سبيل المثال مصافي الشمال مصفى بيجي كانت الطاقة الإنتاجية له التصفية بحدود

(٢٤٠) ألف برميل يومياً الآن طاقة التصفية (٥٤٠) ألف برميل يومياً حدثت زيادة بمقدار (٣٠٠) ألف برميل يومياً على طاقة التصفية، ومن الواجب علينا أن نوفر كميات النفط اللازمة لتشغيل المصافي، طاقة المصافي تصل إلى أكثر من (١,٢) مليون برميل يومياً، لدينا مصافي في البصرة، ذي قار، السماوة، الديوانية، كربلاء، الدورة وميسان ومصافي في الشمال وكركوك وفي بيجي، هذه المصافي تحتاج بحدود (١,٢) مليون برميل يومياً وتنتج جميع المشتقات النفطية اللازمة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نحن بدأنا نصدر، هل لدينا إكتفاء من المشتقات محلياً؟

- السيد وزير النفط:-

نحن وصلنا في كل المنتجات النفطية عدا منتج البنزين، كنا نستورد بقيمة تقريباً (٥-٦) مليار دولار سنوياً الآن المبلغ الباقي لا يتجاوز (٤٠٠-٥٠٠) مليون دولار فقط لتوفير كمية بسيطة من البنزين لسد الحاجة المحلية، ومع هذا لدينا مشروع وهو (fcc) في مصافي الجنوب الذي تم تنفيذه من خلال القرض الياباني، وقيمه تزيد عن (٣,٥) مليار، وبدأنا بعملية التشغيل التجريبي منذ شهر حزيران للعام الماضي، إلا إنه كما هو معلوم الشركة هي نفسها التي نفذت العقد هي تقوم بعملية التشغيل التجريبي تحدث فيها الكثير من الإخطاء والمعالجات، وأستمرت العملية بالتشغيل التجريبي ووصلنا إلى مرحلة بداية الإنتاج وحدثت هذه العمليات العسكرية في منطقة الخليج مما دعا الشركة اليابانية المسؤولة عن هذا العقد أعطت أمر بالابتعاد عن موقع العمل والمصفي وأن يبقوا في أماكن الإقامة حفاظاً على سلامتهم بناءً على توجيهات من الدولة، وللحاجة الملحة لهذا المشروع تواصلنا معهم وتحدثت شخصياً مع السفير الياباني وطلبت منه أن يعكس رسالتنا إلى الحكومة اليابانية عسى أن نحصل على الموافقة للاستمرار بالعمل وعملية التشغيل، لأن هذا المشروع ينتج أكثر من (٤,٢) ألف متر مكعب من مادة البنزين عالي الأوكتان يومياً، ولو أشتغل هذا المشروع سوف نصل إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي لمادة البنزين، لذلك أصبح العراق من الدول التي وصلت إلى الإكتفاء الذاتي، وهناك زيادة في مادة الديزل أو زيت الغاز، كما تفضل السيد الرئيس على التصدير العام الماضي كنا نجمع كميات من مادة زيت الغاز ووصلنا إلى حد (١) مليون متر مكعب يومياً، وبدأنا بعملية الإعلان لبيع قسم من هذه المادة ليتحول العراق لبلد مُصدر لمنتجات نفطية وليس فقط مُصدر للنفط الخام، إلا إنه حصل نقص في كمية الغاز الذي يصلنا من الجارة إيران، فاضطررنا إلى استخدام مادة زيت الغاز لتشغيل محطات الطاقة الكهربائية لإدامة توليد الطاقة الكهربائية، وتمكنا في فصل الصيف عن طريق الكمية المخزنة بمعالجة موضوع الطاقة الكهربائية، الآن أيضاً بدأنا نخزن كميات من مادة الديزل الفائض من هذه المادة ولدينا الآن بحدود أكثر من (٤٠٠-٤٥٠) ألف متر مكعب من هذه المادة موجودة في مخازن ومستودعاتنا التابعة لشركة خطوط الأنابيب ومخازن المصافي وهذا الخزين يزداد أما للتصدير أو تحسباً لحصول نقص من الجارة إيران وبالتأكيد نستخدمه لمحطات الطاقة الكهربائية، موضوع التصدير كما ذكرت يوم ٢٠٢٦/٣/٨ توقف التصدير تماماً من خلال المنافذ الجنوبية، ميناء جيهان أستمتر التصدير لكميات بسيطة إلا إن الشركات العاملة في الإقليم غادرت المواقع وتركت الحقول النفطية وبالتالي لا يوجد إنتاج من هذه الحقول، نحن في وزارة النفط ومن خلال شركة نفط البصرة قلصنا الإنتاج إلى حد (٩٠٠) ألف برميل يومياً من نفط البصرة، (٢٥٠) ألف برميل منها يذهب إلى تشغيل مصافي البصرة، والباقي يتم دفعه شمالاً لتغذية المصافي التي على الطريق وهي مصفى السماوة وكربلاء والدورة ومصفى النجف والمصافي الأخرى وما تحتاجه محطات الطاقة الكهربائية لإدامة عملها لتوليد الطاقة الكهربائية، هذا من خلال الأنابيب الاستراتيجية، إضافة إلى ذلك ما تنتجه شركة نفط الوسط لأن كميات إنتاج نفط الوسط قليلة لا تتجاوز (٨٠-٩٠) ألف برميل يومياً وجميع إنتاج هذه الشركة يذهب إلى تشغيل محطات الطاقة الكهربائية إضافة إلى ما يتم إنتاجه من حقول نفط الشمال وحقول كركوك الأربعة بحدود (٣٨٠) ألف برميل يومياً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هي مقترحاتكم كوزارة نفط كأمور فنية، هل شكلتم غرفة عمليات وما هي البدائل والمقترحات إذا أستمتر الوضع بإيقاف التصدير؟

- السيد وزير النفط:-

التصدير جنوباً توقف تماماً لا توجد ناقلات تدخل إلى مضيق هرمز، بالرغم من وجود تواصل من قبل السادة في شركة تسويق النفط مع الشركات المالكة لهذه الناقلات بهدف إقناعها، إلا إنه هنالك عزوف من قبل شركات التأمين عن تأمين هذه الناقلات زادت من مخاوف الشركات المالكة لهذه الناقلات، بالتالي أصبح من الصعب إستدراج ناقلة بهدف التحميل، نحن نصدر النفط الأسود أيضاً الذي يعتبر من مخلفات المصافي وحتى نديم عمل المصافي نصرف هذا المنتج لأنه لا نستطيع أن نخزنه فهناك عقود موقعة مع شركات لبيع مادة النفط الأسود واستدراجنا واحدة من

الناقلات الصغيرة للتحميل من خور الزبير، إلا إنه خلال مسيرها وقيل دخولها إلى المياه الإقليمية العراقية تعرضت إلى ضربة بصاروخ وسببت ضرر فيها وهذه الحادثة أعطت رسالة إلى جميع الناقلات من المستحيل إن تصل إي ناقلة لتحميل النفط أو النفط الأسود.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هل الناقلة مؤجرة أو تملكها وزارة النفط؟

- السيد وزير النفط:-

هذه الناقلة تملكها الشركة التي تشتري منا النفط الأسود.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هي جنسية الشركة التي تملك الناقلة.

- السيد مدير عام شركة التسويق العراقية (سومو):-

شركة (لاراك) وهي شركة مسجلة في الإمارات وبريطانيا

- السيد وزير النفط:-

كما ذكرت لقد قلصنا الإنتاج إلى (٩٠٠) ألف برميل يومياً من شركة نفط البصرة وهذا أثر على كميات الغاز التي تنتج لدينا، فكميات الغاز انخفضت إلى النصف لأن أنتاج النفط انخفض والغاز الذي ننتجه هو غاز مصاحب، يعني ننتج نفط قليل ينتج غاز قليل، فطلبنا حتى نستطيع أن نعوض ولو بشكل جزئي عن ما فقدناه من صادرات النفط، طلبنا من السادة في إقليم كردستان إمكانية تصدير جزء من نفط كركوك من خلال الأنبوب الذي يملكه الإقليم، هنالك أنبوبين واحد يخرج من كركوك ويصل إلى فيشخابور وهذا يمر ضمن أراضي الإقليم وقد نفذته شركات استثمارية في الحقيقة تم تنفيذه من قبل حكومة الإقليم لتصدير النفط في ذلك الوقت.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

في أي سنة؟

- السيد وزير النفط:-

قبل سنة ٢٠١٤ تقريباً عام ٢٠١٣ تم تنفيذ هذا الأنبوب.

الأنبوب الآخر هو أيضاً من كركوك إلى فيشخابور.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا الأنبوب إلى من تابع؟

- السيد وزير النفط:-

هذا تابع لنا شركة نفط الشمال.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أني اقصد الأنبوب الذي تم تنفيذه عام ٢٠١٤.

- السيد وزير النفط:-

نفذته حكومة الإقليم، ولكن في فترة من الفترات تعرضت إلى دعوى قضائية من قبل إحدى الشركات (دانا كاز) حدث خلاف بينهم وبين حكومة الإقليم لأنها شركة مستثمرة لأحد الحقول الغازية وحدث خلاف بينهم وذهبوا إلى التحكيم، والمحاكم فرضت (١,٨) مليار دولار غرامة على حكومة الإقليم في ذلك الوقت، والحكومة لا تملك هذا المبلغ فعرضت الأنبوب للبيع، فتم بيع الأنبوب على شركة (روز نفط) الروسية بنسبة ٦٠% وشركة (كار) بنسبة ٤٠% هذه الشركات هي المالكة للأنبوب، لذلك طلبنا من السادة في الإقليم أن يسمحوا لنا بالتصدير.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

عندما اجتمعوا معكم في عام ٢٠١٤ جرى إتفاق على أن يمد الأنبوب ويدخل في أراضي الإقليم.

- السيد وزير النفط:-

لم يحصل إتفاق مع الحكومة الاتحادية هذه الأراضي كانت تحت سيطرة حكومة الإقليم وهم من نفذوا الأنبوب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

وكيف تم ربطه بالأنبوب العراقي التركي في فيشخابور هل تم بالإتفاق معكم أو بدون إتفاق، كيف تم ربطه؟

- السيد وزير النفط:-

دخلوا بإتفاق مع تركيا وبدأوا بتصدير النفط دون إستحصال موافقة الحكومة الاتحادية والتي على ضوءها في عام ٢٠٢٠ قدمت الحكومة الاتحادية دعوى قضائية ضد حكومة الإقليم وكسبت هذه الدعوى في محاكم باريس التي فرضت تقريباً أكثر من مليار دولار على الجانب التركي لأن الأتراك هم من خالفوا الاتفاقية واستخدموا الأنبوب العراقي التركي الذاهب إلى جيهان بمعزل عن موافقة الحكومة الاتحادية والمحاكم الفرنسية حكمت لصالح الحكومة العراقية تقريباً (١,٤) مليار دولار وهذا المبلغ لا يذهب جميعه إلى الحكومة الاتحادية وإنما هنالك تسويات إلى الحكومة التركية بإعتبار إنه في فترة من الفترات الحكومة الاتحادية لم تدفع الغرامات المفروضة على لمرور النفط الخام العراقي إلى ميناء جيهان، كما وضحت الأنبوب هو ملك للشركات المستثمرة (روز نفط) و(كار) ويمر الأنبوب داخل الأراضي التي تحت سيطرة الإقليم، والأنبوب الثاني من كركوك إلى فيشخابور.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

الأنبوب كان موجود قديماً وتم ربطه بالأنبوب جديد داخل حدود الإقليم، كيف تم الربط ولا يوجد أنبوب ثاني من كركوك إلى جيهان وإنما تم ربطه بجزء من الأنبوب القديم حتى يدخل بأراضي الإقليم؟

ثانياً: كيف تم ربطه داخل الأراضي التركية من فيشخابور إلى جيهان؟ من أعطى هذه الموافقات حتى يتم ربطه ويتم تعطيل الأنبوب السابق وإعتماد هذا الأنبوب وهذا الأنبوب هو ملك لشركات وليس ملك للحكومة الاتحادية أو حكومة الإقليم؟

- السيد وزير النفط:-

يعني هو الأنبوب ربط داخل الأراضي التركية بالتنسيق بين حكومة الإقليم والحكومة التركية بمعزل عن الحكومة العراقية لم تؤخذ موافقة الحكومة العراقية على ذلك ولذلك العراق استغل هذه الحالة وقدم شكوى الدعوى القضائية على تركيا فيما يخص كيفية استخدام هذا الأنبوب لضخ نفط بدون موافقة الحكومة الاتحادية، الأنبوب الثاني الذي هو أنا ذكرته هو الذي يربط من كركوك إلى فيشخابور مروراً بمحافظة الموصل، هذا الأنبوب تعرض خلال فترة داعش إلى أضرار كبيرة، الأنبوب كانت فيه كميات من النفط، عصابات داعش استمرت تنقب في الأنبوب وتسرق النفط الموجود داخل الأنبوب وترك الأنبوب لا حماية ولا صيانة عليه خلال هذه الفترة وأيضاً كشفت كثير من مقاطع الأنبوب وبالتالي تعرض إلى عمليات الأكسدة وإضافة إلى الأضرار السادة الذين قاموا بتصليح الأنبوب بحدود أكثر من (٤٠٠٠) ثقب في هذا الأنبوب على طوله، وبالتالي يعني نحن مع خلال هذه الفترة التي أنا استلمت فيها وزارة النفط شكلنا يعني فرقتين، فرقة تابعة إلى شركة المشاريع النفطية والأخرى تابعة إلى شركة خطوط الأنابيب وقاموا بإصلاح جميع مقاطع الأنبوب وهيئوه وفحصوا كثير من المقاطع منه والآن الأنبوب.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

لغاية الآن لم تجيب على سؤالي من أعطى الموافقة على ربط الأنبوب ضمن الأراضي العراقية؟ كيف تحت السلطة الاتحادية يتم ربط أنبوب يمتد داخل أراضي الإقليم ويصل إلى فيشخابور والحكومة الاتحادية ليس لها علم بذلك؟ هذا لا يجوز.

- السيد وزير النفط:-

صح أنا كذلك أؤيد وأقول لك لا يجوز ولكن الذي حصل كان في فترة من الفترات تم احتلال الكثير من الأراضي التابعة إلى محافظة كركوك من قبل حكومة الإقليم وسيطروا على كثير من المقاطع، في زمن حكومة السيد العبادي يعني خلال هذه الفترة التي كانوا مسيطرين هم ربطوا كل الأنابيب التي يحتاجونها، في ايام التحرير نعم وفي حكومة السيد (العبادي) قام بتحرير الأراضي ودفع سلطات الإقليم إلى الخلف، يعني أحد المحطات محطات الضخ التي كانت تابعة إلى نفط كركوك كانت في فترة من الفترات تحت سيطرة حكومة الإقليم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الم يتم مخاطبة الجانب التركي كيف يسمحوا وأنتم لديكم اتفاقية دولية فيما يخص موضوع الأنبوب وأنتم حكومة اتحادية، كيف تسمحوا الربط بالأنبوب ومن دون علم الحكومة المركزية الاتحادية ألم تخاطبهم بكتب رسمية؟ هل هي نفسها التي جرت في باريس أو غير موضوع؟

-السيد وزير النفط:-

هو الطبيعي بسببها حصلت الدعوى التي قدمتها الحكومة الاتحادية على الحكومة التركية لأنه الحكومة التركية مثل ما تفضلت أعطت موافقات أولاً لربط الأنبوب والثانية الموافقات لاستخدام الأنبوب بأكمله يعني ليس فقط هذا المقطع الذي استخدموه وإنما الأنبوب من فيشخابور إلى جيهان داخل الأراضي التركية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كم مسافة الأنبوب من فيشخابور؟ هل تم التعامل مع إقليم كردستان كيف يتخذوا خطوات بدون الرجوع للمركز؟ بالنسبة للجانب التركي واضح الحكومة أقامت دعوى وكسبتها.

-السيد وزير النفط:-

بغض النظر هم كثير من الإجراءات التي اتخذت دون الرجوع إلى الحكومة الاتحادية وبالتالي يعني، الإجراء الذي اتخذناه مع وزارة النفط اتخذت الإجراء في عام ٢٠٢١ مع الحكومة التركية التي هي سمحت باستخدام الأنبوب العراقي التركي الذي هو ضمن اتفاقية بين الحكومة الاتحادية والحكومة التركية، وذهبوا إلى استخدام هذا الأنبوب لأغراض تصدير نفط الاقليم في ذلك الوقت، لم يحصل إجراء ضد حكومة الإقليم، الأنبوب الثاني الذي ذكرته الذي هو من كركوك باتجاه فيشخابور، هذا الأنبوب الذي هو نفسه الأنبوب الذي ملك للحكومة الاتحادية، ملك لوزارة النفط مثل ما ذكرت تم اصلاح هذا الأنبوب اصلاح جميع المقاطع المتضررة ووصلنا إلى المراحل النهائية قبل العمليات قبل بداية العمليات العسكرية بالمنطقة، باقي لدينا فقط جزء فحص فقط جزء فقط الفحص الهايدروستاتيكي، فحصناه فحص أولي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كم من الوقت تحتاجون لإكمال هذا الأنبوب ويتم الضخ فيه؟

-السيد وزير النفط:-

يعني الآن حالياً نحن هنا نتكلم والسادة العاملين في شركة نفط الشمال وشركة المشاريع النفطية متواجدين الآن في هذا المساء في الموقع لإكمال عملية الفحص لأنه بصراحة طلبت منهم أنه ينجزون هذا العمل خلال أسبوع حتماً ليتم استخدامه لتصدير كمية من النفط العراقي باتجاه الأنبوب العراقي التركي وبالتالي إلى ميناء جيهان بهدف التصدير، هذه الأنبوبين، الأنبوب الأول مثل ما وضحت أنا هو ملك للشركات الاستثمارية روز نفت و كار والأنبوب الثاني الذي هو نحن قيد الفحص الهايدروستاتيكي له، ونأمل أن شاء الله ينجز هذا الفحص خلال أسبوع ليتم استخدام هذا الأنبوب، نحن الآن نكسب، العملية كانت هي عمليات الفحص تحتاج لها إلى كميات كبيرة من المياه تقدر بحوالي تقريباً (١٥٠) ألف متر مكعب من المياه لأغراض الفحص ولكن السادة في شركة المشاريع النفطية استطاعوا أن مع شركة نفط الشمال استطاعوا من جلب مضخات كبيرة لمليء مقطع من الأنبوب ويتم استخدام كميات المياه لهذا المقطع بالدفع إلى المقاطع الأخرى لغرض الفحص أن شاء الله هذا الأنبوب يكمل نستخدمه أن شاء الله.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

معالي الوزير أنا كنت رئيس لجنة وأعرف هذه التفاصيل في الدورات السابقة مرتين في زمن توليك الوزارة وقبلك، أرسلنا على السادة الوزراء الذين تعاقبوا على تولي الوزارة والسيد مدير عام نفط الشمال، التقصير من شركة نفط الشمال عدم إكمال الأنبوب والشركات الساندة لها، هذا الموضوع غير صحيح يجب تشكيل لجنة من قبل الوزارة، لا يجوز أنبوب مضى عليه (٩) سنوات ولم يكتمل وهو مجرد تأهيل وصيانة، هذا الموضوع تقصير واضح.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

الإشارة التي أشار إليها السيد رئيس مجلس النواب (٩) سنوات والشركة لم تؤدي دورها في إصلاح هذه الأنبوب، هذا أولاً.

ثانياً: وزارة النفط وشركة سومو يصدرن النفط عبر أنبوب ليس ملك لا للحكومة الاتحادية ولا لحكومة الإقليم وهذه مخالفة ثانية، كيف تم الربط والوزارة لم تتخذ إجراء، نقطتان أولاً لم يتم تصليح الأنبوب العائد للحكومة الاتحادية، ولم نذهب لعمل إجراء قانوني يعيد الأنبوب ويجعله ضمن دائرة الشؤون النيابية/قسم تنظيم الجلسات

السياق القانوني، نحن نصدر نفطنا عبر أنبوب خارج القانون وخارج صلاحيات الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم أعطت الأنبوب لشركة تعويضاً للخسائر في مجال آخر، هذه كارثة وندفع أجور نقل.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كم تبلغ أجور النقل في أنبوب الشركات لحين الوصول إلى فيشخابور، لأن هذا الأنبوب استثماري.

- السيد معالي وزير النفط:-

هذا الأنبوب استثماري، نحن في الإتفاقية لتصدير نفط الإقليم التي تمت الموافقة عليها هي لتصدير (٢٣٠) ألف برميل يومياً من حقول الإقليم، وهذه الكمية تنقل من خلال هذا الأنبوب التعرفة المفروضة هي (٢) دولار لكل برميل نفط خام يدفع من خلال هذا الأنبوب، تعقياً على سؤال السيد النائب الأول، حكومة الإقليم تنتج النفط من حقولها ولم تحظى بموافقة الحكومة الاتحادية، الأنبوب جزء من إنتاج النفط الخام في إقليم كردستان، لدينا (٦-٧) حقول تنتج من خلال التعاقد المباشر بين حكومة الإقليم والشركات الأجنبية المنتجة للنفط الخام، الشركات الأجنبية أنسحبت من مواقع الحقول والإنتاج في هذه الحقول لا يتجاوز (١٤-٢٠) ألف برميل من أصل تقريباً ما يصل إلى (٢٨٠-٢٩٠) ألف برميل يومياً قبل يوم ٢٨/شباط، كان هذا معدل الإنتاج.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسبب انسحاب الشركات، وصلني الآن بيان من السادة في حكومة إقليم كردستان وافقوا على استمرار ضخ النفط عبر الأنبوب الذي يمر في إقليم كردستان، السيد مدير عام (سومو) هل انتم جاهزين للضخ؟

- مدير عام شركة سومو:-

نعم الوضع جاهز للضخ والتصدير الشركات في أوروبا متعطشة للنفط الآن مع الشحة الموجودة نعرف إن منطقة الخليج العربي شكل (٣٠-٣٦%) من كمية النفط المصدرة إلى العالم، بالتالي الشحة موجودة وبدأنا الحديث مع الشركات بشكل عاجل بالرغم من إن الوقت الذي وافق فيه الإقليم وقت قصير إلا إنه يجب أن ننجح في هذا الجانب، بدأنا في المصافي في تركيا التي مربوطة بأنابيب مباشرة على الخزانات في جيهان والمصافي للدول القريبة الأوروبية اليونان وقبرص وإيطاليا وبدأت البحث عن ناقلات لجلبها، أيضاً الزبائن الآسيويين الذين أنقطع عنهم النفط لفترة طويلة من منطقة الخليج العربي بدأوا بالسؤال إذا نصدر النفط من جيهان سوف يرسلوا ناقلات للتحميل من جيهان، والتفاوض جاري الآن حتى نثبت تسعيرة آسيا التي هي أعلى التسعيرات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تسعيرة آسيا أعلى من تسعيرة أميركا.

- مدير عام شركة سومو:-

أكثر بمقدار (٥٠) دولار للبرميل.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد وكيل إستخراج كم الطاقة الاستيعابية للضخ في هذا الأنبوب؟ وكم الطاقة الاستيعابية لمدة الأسبوع التي ذكرها السيد الوزير للأنبوب الذي يمر من كركوك غرب الموصل ويصل زمار وفيشخابور، كم الطاقة الاستيعابية للتصدير من هذا الأنبوب والأنبوب الثاني؟

- السيد وكيل إستخراج النفط:-

موضوع الإقليم وإدارة الثروة النفطية فيها جنبتان تختلف عن الجنبات في الجنوب والوسط فيها جنبه فنية وسياسية، نحن من جهتنا كوزارة نفط لم ندخر جهداً في إداء الحقوق الفنية باتجاه كل الخروقات التي أداها الإقليم لدينا قضايا في المحاكم على موضوع تهريب النفط والتصدير بغير الطرق النظامية فضلاً عن السيطرة على حقول تابعة لنفط الشمال لهذه اللحظة نحن لدينا حقول منتجة وحقول غير منتجة موجودة في القضاء ولدى السلطة الاتحادية وقمنا بجميع الإجراءات، ونحن كوزارة نفط كنا نتابع الملف.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بأي تاريخ؟ لقد ذكرت موضوع لم نريد التطرق له لأنه يحتاج جلسات، ذكرت موضوع الإستيلاء على الحقول التابعة لكركوك وغيرها أو الموصل، بأي سنة تم الإستيلاء على هذه الحقول.

- السيد وكيل إستخراج النفط:-

يمكن تزويدكم بتقرير .

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نطلب تزويد مجلس النواب بأي سنة وكيف كانت تدار هذه الحقول من قبل شركة نفط الشمال ومتى تم الإستيلاء عليها من قبل الإقليم.

- السيد وكيل إستخراج النفط:-

يكم تزويدكم بالإجراءات القانونية المتخذة من قبل وزارة النفط.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نطلب تزويدنا وإعلامنا بالخطوات التي اتخذتها الوزارة والدعاوى أين وصلت حتى يتابعها مجلس النواب، حقل (طقطق) في أي سنة تم الإستيلاء عليه؟ أذكر أسماء الحقول وتاريخ الإستيلاء عليه.

- السيد وكيل إستخراج النفط:-

الحقول المنتجة (خورماله، صفية، جاستام، كورمور، طقطق، أسماعيل) والغير منتجة (طاويقي، قره جوغ، الزاب، جمجمال، الكوير، المشورة، البحيرة، قند، دмир داغ).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الحقول المنتجة متى تم الإستيلاء عليها؟

- السيد وكيل إستخراج النفط:-

جميعها بعد سقوط النظام، نحن وزارة النفط لحين تحقيق الاتفاق الثلاثي في هذه الحكومة المؤقتة، نحن لم يكن يسمح لنا الدخول للحقول ونطلع عليها، انا كوكيل إستخراج مثلما أستطيع الدخول لأي حقل في البصرة أو الوسط لم يسمح لنا بالدخول ومعاينة المعلومات وكيفية الإدارة المكمنية حتى العقود التي أبرمت لم يكن هنالك دخل لوزارة النفط فيها وكل الحكومات تعرف بهذا الموضوع وليس موضوع جديد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حتى لا ندخل في تشعبات أذكر لنا أسماء الحقول وتاريخ الإستيلاء عليه أي سنة فيها بعد عام ٢٠٠٣ ومنها بعد عام ٢٠١٤ نريدها بتفصيل كامل وما هي إجراءات وزارة النفط التي إتخذتها سواء في الجنبه الفنية أو القضائية والإجراءات القانونية الدعاوى التي أقامتها وزارة النفط في هذا الخصوص وأين وصلت الإجراءات هذا موضوع مهم جداً بكل تفاصيلها.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

لجنة النفط سوف تتعاون مع الوزارة بخصوص مسار الدعاوى أين وصلت ولماذا تأخرت وليس فيها قرارات قضائية ونتائجها، نحن الآن نطلع على معلومات من وزارة النفط وتجاوزات الإقليم بعيداً عن رواتب الإقليم ورواتب موظفي الإقليم، هنالك تجاوزات كبرى حدثت من قبل حكومة الإقليم على المورد الإتحادي للعراق وهذا يجب أن لا يمر مرور الكرام في هذه الدورة وموعدا الموازنة.

- السيد وكيل إستخراج النفط:-

كنا قبل هذه الحكومة لم نكن نستلم من الإقليم أي برميل نفط، نجحنا في هذه الحكومة بإستلامنا (٢٠٠) ألف برميل يعني ذات مبالغ كبيرة جداً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

فيها مخالفة لأنه في قانون الموازنة على أن لا يقل عن (٤٠٠) ألف برميل، أنتم كوزارة نفط أمور الفنية تخصكم الجنبه السياسية غير مسؤولين عنها.

- السيد وكيل إستخراج النفط:-

حدث تعديل.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا يوجد تعديل قانون الموازنة لم يعدل فقط تم تعديل كلف الإستخراج، هذه التفاصيل نعرفها، انا رئيس لجنة وأنا قدمت المقترح، تم تعديل فقرة الإستخراج أعطينا زيادة للشركات في إقليم كردستان بسبب العقود المبرمة معها رفعناها إلى (١٦) دولار، أما ما يخص الكمية لا يقل عن (٤٠٠) ألف برميل يومياً.

- السيد وكيل إستخراج النفط:-

بالنسبة للأنبوبين الأول الذي يمر بالإقليم والثاني القديم لم تجري عليه عمليات صيانة لسببين، الوضع الأمني غير جيد، والتخصيصات المالية التي تمنح لوزارة النفط.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الوضع الأمني في أي سنة كان غير جيد؟

- السيد وكيل إستخراج النفط:-

لغاية عام ٢٠١٧.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حتى لو لغاية عام ٢٠٢٠ مضت (٦) سنوات هل يعقل إعادة تأهيل أنبوب منذ (٦) سنوات ولم يكتمل.

- السيد وكيل إستخراج النفط:-

نحن لدينا مشروع متكامل بصورة حديثة إلى فيشخابور لكن يحتاج تخصيصات مالية، لدى وزارة النفط خطة استراتيجية، تحسين وتجديد منظومة التصدير ومنظومة الأنابيب، كانت تصلنا تخصيصات مالية محدودة ونذهب إلى المشاريع المهمة في وزارة النفط من أجل إدامة الإنتاج والتصدير، ولا توجد موازنة أعطيت لنا تكفي التزامات خطتنا، لغاية الآن خططنا تنقصها الموازنات المالية، ليس قصور منا لم ننفذ الأنبوب الثاني، بسبب الموازنات المالية التي مررنا بداعش وغيرها، ولغاية الآن الموازنات لوزارة النفط محدودة، للعلم صيانة الانبوب من الموازنة التشغيلية لشركة نفط الشمال لم تعطينا الدولة دولار واحد.

وهناك جنة أخرى إذا تمت مقارنة العراق بأي بلد نفطي محيط، لماذا هم لديهم شبكة أنابيب متكاملة ومنظومات تصدير متكاملة، كل البلدان النفطية لديهم خطة عشرية وخطة (١٥) سنة توفر لها موازنة ولا ينتظر الموازنة يتم المصادقة عليها أو لا، عدا العراق لغاية الشهر حزيران حتى يتم المصادقة على الموازنة كيف ننفذ خطط البنى التحتية وإدامة وصيانة، وزارة النفط يجب أن يقدم لها الشكر والتقدير لما تقدمه من مشاريع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذه التفاصيل التي تكلمت عنها أعتقد يوجد احد الانابيب في البصرة تحدثت مع السيد الوزير جرى تعاون مع السيد رئيس الوزراء وكتاب التمويل السيدة وزيرة المالية أعتضت عليه، اعتقد ما يقارب (٤٥٠) مليون دولار، هنالك تقصير من قبل وزارة النفط لا تبرر بالتخصيصات المالية هنالك إهمال وتقصير في هذا الموضوع، توجد خطة في وزارة النفط تسيير حسب الأولوية، الأنبوب هذا للتصدير وأساسي استراتيجي، تتركه وتتجز مشروع في إحدى الشركات الاستخراجية، الأولوية لهذا المشروع وتتحمل الشركات الاستخراجية الموجودة لديهم موازنات وموازنات تشغيلية وبيع النفط للمصافي وعدة تفاصيل، بدل من إعطائها حوافز وأرباح أكمل الأنبوب فهناك هذه التفاصيل نعرفها لا تبرر وتجعل المسؤولية على مجلس النواب بسبب قلة التخصيصات المالية، هذا غير صحيح، تستطيع أن تمضي بهذه الجزئيات.

- السيد معالي وزير النفط:-

وزارة النفط بذلت كل الجهود في كل المجالات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

جهودكم مشكورة ونعرف حجم العمل والتفاصيل.

- السيد معالي وزير النفط:-

أولاً وزارة النفط كانت معدلات الإنتاج محدودة جداً بالنسبة لنا، نحن دولة مرتبطة بمنظمة (الأوبك) وكميات النفط الخام التي ننتجها محدودة، يعني أي زيادة في هذه الكميات تحدث لدينا خلافات مع المنظمة وعدم الالتزام بقرارات هذه المنظمة، ومع هذا نحن نفكر دائماً بإمكانية زيادة صادرات النفط العراقية بهدف زيادة الموارد المتأتية من ذلك، باعتبار إن موارد الدولة العراقية أكثر من (٩٠%) منها تأتي من صادرات النفط العراقية، بالتالي وضعنا خطة محكمة لزيادة الإنتاج وزيادة الضخ شمال أنبوب الخط الاستراتيجي أنبوب قديم، لذلك ذهبنا إلى موضوع أنبوب البصرة حديثة، وموضوع أنبوب بصرة الحديثة، جنابك من كنت رئيس لجنة النفط والطاقة تذكر كثير من الاجتماعات جرت بيننا بخصوص تفعيل هذا الأنبوب، وكانت هناك جهات معينة دائماً تنتقد وزارة النفط باعتبار انه سوف تنشأ هذا الأنبوب للذهاب إلى ميناء العقبة، بالتالي يقولون هذا النفط يذهب إلى (اسرائيل) ومع هذا وزارة النفط اتخذت قرار بان تكمل هذا الأنبوب (بصرة حديثة) الذي يبلغ طوله تقريباً (٦٧٠) كم وربط هذا الأنبوب بمحورين.

المحور الأول: هو تصدير النفط من خلال الأراضي السورية.

المحور الثاني: يرتبط بالأنبوب العراقي التركي (فيشخابور) بهدف زيادة صادرات النفط العراقية لأكثر من ما موجودة في الوقت الحاضر، وزارة النفط لم تقصر في إجراءاتها في ما يخص معالجة النواقص ومعالجة المشاكل، وهذه المشاكل لم تولد في ظل هذه الحكومة هي مشاكل قديمة، عندما نتكلم عن أنبوب الخط الاستراتيجي، أنبوب الخط الاستراتيجي مشيد عام ١٩٧٥، بالتالي حدث استبدال في كثير من المقاطع ومع هذا أخذنا بنظر الاعتبار خلال هذه الفترة زيادة معدلاته وضخ من محطة (بي أس ٣) أساساً نحن كان همنا الأساسي أن نضخ النفط الخام شمالاً لتلبية متطلبات المصافي، حتى نلتزم في عملية الاكتفاء الذاتي التي وصلنا لها، لأن كمية إنتاج نفط (كركوك) لا تتجاوز (٣٨٠) ألف برميل يومياً وعندما نريد التحدث عن طاقة التصفية لمصافي الشمال مصفى (بيجي) (٥٤٠)، أنا لدي نقص بحدود (١٦٠) ألف برميل يومياً، لذلك كان همنا الأساسي ان آتي بالنفط من البصرة ووصله إلى مصفى (بيجي) حتى استطيع تعويض النقص الموجود، لكن في ظل هذه الظروف وتوقف الصادرة بدأنا نفكر بعملية عزل كمية من نفط (كركوك) لأغراض الضخ والتصدير وتعويض زيادة كميات الضخ قدر الإمكان من البصرة شمالاً باتجاه مصفى (بيجي)، أي سوف نعوض الكميات التي تصدر من نفط (كركوك) نعوضها من نفط (البصرة)، بالتالي نحن نبذل جهود كبيرة جداً في هذا المجال، ولا يمكن توجيه تقصير وزارة النفط مع هذه الإنجازات الكبيرة التي حققتها، أي فقط قطاع التصفية أكثر من (٥_٦) مليار دولار تم توفيرها للدولة العراقية وبالإمكان الرجوع إلى ما كان يستورده العراق سابقاً من منتجات نفطية، الآن وبفضل الله وصلنا إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، وكان لولا نقص الغاز الإيراني في العام الماضي كنا بدأنا في عملية تصدير مادة (الديزل) ويتحول العراق إلى بلد مصدر ونحن أيضاً ضمن خططنا أن يتحول العراق إلى بلد مصدر للمنتجات النفطية حتى استفاد من القيمة المضافة إلى النفط الخام محلياً وليس فقط أن انتج نفط خام وأبيعه إلى الأسواق ولا استفاد من القيمة المضافة له، لذلك لدينا نحن الآن كثير من المصافي الإستثمارية التي تم الموافقة عليها واحدة من هذه المصافي الإستثمارية الموقعة هو مصفى (الفاو) الإستثماري.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

جهودكم مشكورة ونعرف حجم العمل والتفاصيل، نحن لا نتكلم عن قطاع التصفية أنتم نجحتم فيه والطاقة التكريرية وصلت أكثر من (١) مليون وأصبح لدينا إكتفاء ذاتي، نحن نتكلم عن وضعنا الحالي المسؤولية ليست على وزارة النفط فقط بل على الجميع، نحن ممثلي الشعب نتحمل جزء من المسؤولية أحتمال بإخفاق معين او بعدم تخصيص الأموال الموجودة في الموازنة لمف معين، نحن نتكلم عن طاقة الإستخراج والانابيب ومدها والتصدير ورفع التفاصيل، ونعلم إنه لديكم التزام في منظمة (أوبك) تزيدونها أو تقللونها، جنابك ذكرت موضوع البصرة حديثة هذا المشروع أحيل منذ ثلاث سنوات نسبة الإنجاز كم وصلت؟ وزارة النفط أحواله إلى إحدى شركات وزارة الصناعة، كم وصلت نسبة الإنجاز؟ هذا خط إستراتيجي وحضرتك كنت من الداعمين لهذا المشروع ومجلس النواب دعم هذا المشروع يتضمن زيادة الطاقات الإنتاجية الموجودة في المصافي عند المرور بها، وصلاً إلى حديثة حتى نمضي في موضوع (بني ياس) عن طريق سوريا أين وصل هذا المشروع.

- السيد معالي وزير النفط:-

واحد من الأمور الأساسية حتى نستطيع أن نمضي بهذا مشروع كبير يراد له استثمارات جداً كبيرة نحن انتظرنا فترة طويلة نحاول ان نطلب من الحكومة ان تزودنا ببعض التخصيصات المالية إلا ان الحكومة عجزت عن توفير هذه التخصيصات لحين ما استطعنا ان نحصل من الاتفاقية الإطارية السنوية استطعنا ان نحصل بحدود (٤٠٠) مليون دولار فقط، هذه (٤٠٠) مليون دولار صرفت لأغراض شراء الصفائح الحديدية اللازمة

لتصنيع الانبوب، الانبوب خاص قياسه (٥٦) عقدة لأول مرة هكذا انبوب وسمك هذا الحديد سمكه كبير جداً، الآن الصفائح الحديدية الشركة العامة للحديد والصلب استطاعت ان تتعاقد مع شركات متخصصة في اليابان وفي كوريا الجنوبية لجلب بحدود اكثر من (٥٠) الف طن الآن تم التعاقد عليها إلا إنها تنتظر عملية الشحن، المفروض انها تشحن وهذه الأحداث والآن عملية شحن هذه الصفائح الحديدية ليتم المباشرة بتصنيع الانبوب متوقفة لأن الصفائح موجودة في دول المنشأ وكنا في حديث مع الاخوة في الحديد والصلب حول هذا الموضوع تغير ميناء الشحن الى غير موانئ البصرة او ميناء ام قصر تكلف مبالغ كبيرة لذلك قلنا ان ننتظر فترة الى ان تهدأ هذه الامور حتى نستطيع وإلا نستطيع ان نغير موانئ الشحن من ام قصر الى البحر المتوسط او البحر الاحمر عبر الاراضي السعودية، بالتالي سوف نصرف مبالغ كبيرة لغاية الآن ليس لدينا فقط (٤٠٠) صرفت الآن على الصفائح الحديدية، هذا وضع البلد الاقتصادي، لذلك الاجزاء الاخرى من المشروع نحاول قدر الإمكان لأنه بقي لدينا مستودعات عدد (٢) وبعدها (٥) محطات ضخ تعاقبية جميعها يجب ان تمول، الآن نبحث عن تواصل لدينا مع بعض الشركات للذهاب باتجاه عملية التنفيذ والتمويل لأن لا تتوفر مبالغ كافية لدى الدولة العراقية لتمويل هذا المشروع الكبير الذي يقدر تقريباً اكثر من (٤) مليار دولار وقد يزيد اكثر من (٤) مليار دولار قيمة هذا المشروع، وبالتالي نحن لا نقصر وإنما هذه امكانيات ونعمل حسب إمكانيات الدولة العراقية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

جنابك ذكرت نقص في التمويل يجب ان تجدوا البدائل، مثلما الحكومة وجدت البدائل في موضوع تسديد المستثمرين في الكهرباء واعطتهم النفط الاسود، ايضاً اطلبوا شركة تأخذ العمل وايضاً جهزهم بنفط اسود أو مخلفات أو امور اخرى في سبيل ان يمضي العمل ويستمر، انا اقدر حرصك واعلم التفاصيل الموجودة المعقدة في الوزارة ويجب أن نسير وفق خطوات لا نبقي واقفين، لا يوجد تمويل مضى (٣) سنوات ونحن واقفين، هذا الانبوب لو كان منجز كان الآن انهى لنا مشاكل كثيرة مروراً بالمصافي لغاية ما تصل الى هذه التفاصيل، السيد وكيل التوزيع ما هي الخطط التي وضعتها انت والسيد مدير عام شركة التوزيع في موضوع ايجاد البدائل من خلال فتح ممرات عبر الأردن، السعودية وتركيا من خلال الصهاريج؟ انا تكلمت مع السيد رئيس مجلس الوزراء وقال قمنا بعمل غرفة عمليات وخلية ازمة في وزارة النفط من اجل معرفة كافة التفاصيل ومن اجل الشروع في تصدير ولو جزء بسيط لغاية ما ان تنتهي الأزمة، ما هي إجراءاتكم؟ وما هي الخطوات التي اتخذتموها؟

- السيد معالي وزير النفط:-

هذا الموضوع انا افضل السيد مدير عام شركة تسويق النفط، نحن كخلية ازمة اتخذنا جميع الإجراءات الكفيلة لمعالجة هذا الملف (١٠٠%)، هذا من اول المواضيع التي اتخذناها خلية الأزمة في نظر الاعتبار هو تصريف النفط الاسود وانا ذكرت في بداية حديثي لأن هو المادة التي ممكن ان تعطل عمل المصافي مثلما تفضلت سيادتكم، لذلك هناك تمت إحالات الى بعض الشركات الراغبة في شراء النفط الاسود تصديره الى الخارج بموجب اسعار مجزية جداً.

- السيد وكيل التوزيع:-

استكمالاً لسؤالكم ما هي إجراءات وزارة النفط خلال هذه الفترة للتعامل مع هذه الأزم، تشكلت خلية ازمة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر برئاسة السيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الطاقة السيد وزير النفط وعضوية وكلاء الوزارة والمدراء العامين واعضاء هيئة الرأي كافة، هذه خلية الأزمة درس المعالجات الممكنة خلال فترة الحرب في المنطقة وواحدة من المعالجات هي عملية تصدير ما يمكن تصديره سواء كان من النفط الخام او من المشتقات النفطية، النفط الخام تكلموا قبلي السيد الوزير والسيد وكيل الاستخراج والسيد مدير عام شركة التسويق بإمكانية تصدير بحدود (٢٠٠-٢٥٠) الف برميل باليوم من خلال انبوب الاقليم، وكذلك التهيئة لتصدير كمية لغاية الآن غير معلومة وسوف اقول سبب الغير معلومة للنفط الخام وكذلك للمشتقات النفطية غير معلومة لأنها تجربة حديثة، نحن فتحنا مجال للقطاع الخاص لشراء المشتقات النفطية والنفط الخام للتصدير من خلال المنافذ البرية بشكل خاص، الآن أتت اكثر من شركة اعتقد الآن تحت مظلة شركة التسويق من خلال البحر وهي على مسؤوليتهم لشراء بعض من المشتقات النفطية والنفط الخام، نحن وضعنا هدف بخصوص الحالة الطارئة لمعالجة هذه الأزمة، هدفنا حافظنا بشكل رئيسي واساسي حافظنا على كميات الطاقات التكريرية في مصافينا مثلما تفضل السيد الوزير نحن لدينا بحدود (١,١٠٠,٠٠٠) برميل الى (١,٢٠٠,٠٠٠) برميل في اليوم كطاقة تصفية هذه حافظنا عليها بأنها تنتج من خلال قطاع الاستخراج وتسلم الى المصافي وتكرر ويتم تسليمها الى قطاع التوزيع ليقوم بتوزيعها بالطريقة التالية، المشتقات النفطية المتمثلة بمادة البنزين وزيت الغاز والنفط الاسود والمشتقات والغاز السائل هذه لغاية الآن هي كميات تحت السيطرة، ولذلك بحدود (١,٢٠٠,٠٠٠) برميل نفط خام مكررة تنتج لنا كميات مثلاً مادة البنزين بحدود (٣٠) الف متر مكعب في اليوم مادة زيت الغاز وصل الى (٤٠) الف متر مكعب في اليوم النفط الاسود وصل بحدود (٨٠-٨٢) الف متر مكعب في اليوم، هذه

المشتقات النفطية هي ذاتها التي كنا مستخدموها قبل الحرب، حافظنا كوزارة على هذه الحد حتى تسير ديمومة الحياة لغاية الآن الأمور تحت السيطرة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة الوكيل تحت السيطرة كيف؟ لديك مصافي مثلما تكلم السيد معالي الوزير وافهمنا منه صадراتنا سواء من الخام أو المخلفات التي تخرج من النفط الخام سواء النفط الاسود او غيرها جميعها متوقفة، المصفى إذا وصلت الطاقة الخزنفة (٦٠-٨٠-٩٠%) هذا سوف يتوقف انت يجب ان تجد مصادر تصرف المشتقات التي تخرج منه، ما هي الإجراءات التي اتخذتها في هذا الموضوع؟

- السيد وكيل التوزيع:-

نحن عندما ننتج هذا الكميات كميات البنزين وكميات زيت الغاز هي مستهلكة بالداخل بالأصل تبقى لدينا المادة الرئيسية هي نعتبرها محرجة وخانقة لمصافينا مادة النفط الاسود، مادة النفط الاسود بالدرجة الاساس نحن نأخذ منها من (٨٠) الف متر مكعب نأخذ منها بحدود (١٥-٢٠) الف متر مكعب الى توليد الطاقة الكهربائية هي تكون بديل للغاز الايراني المستورد، بالمناسبة الغاز الايراني المستورد هو انقطع في بداية الحرب كانوا يعطونا (٥٠) مليون متر مكعب في اليوم انخفض الى الصفر وانقطع ايام عوضناها بزيت الغاز والنفط الاسود الآن سعد تدريجياً اليوم الموقف اليوم وصل بحدود (٢٠) مليون متر مكعب، هذا التصريف يعوضني الغاز الايراني وإذا غير موجود الغاز الايراني اعطي الى الكهرباء والفائض اعطي الى معامل القطاع الخاص، سيادة الرئيس لدي القطاع الخاص شيء مهم واساسي وتعلمون حضراتكم اغلب السادة النواب على اطلاع ان دور القطاع الخاص خصوصاً في وزارة النفط لدينا معامل اكسدة ومعامل مذيبيات ومستحلبات الى اخره.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اليوم ليس لديك مشكلة في الموضوع النفط الاسود؟

- السيد وكيل التوزيع:-

لغاية الآن ليس لدي مشكلة لدفة فراغات خزنفة تحت السيطرة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الخطة على مدى كم وضعتها حتى لا تكون لديك مشكلة؟

- السيد وكيل التوزيع:-

سيما ان لدينا عقود السيد مدير عام سومو احتمال يتكلم بها لدينا عقود بيع وتصدير على المنافذ البرية على السورية والاردن وعلى تركيا وسائرين خلال هذه الايام يتم إحالة ما يمكن إحالته.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هل تم توقيع العقود؟

- السيد وكيل التوزيع:-

الموضوع لدى السيد مدير عام شركة التوزيع، هذا الموضوع سيادة الرئيس تقريباً نحن كقطاع توزيع سائرين به والحمد لله.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نحن ندعمكم سيادة الوكيل في هذا الموضوع، لأن اليوم يجب ان نكون واضحين اعتقد السادة الموجودين وبالخصوص الذي كانوا يعملون في لجنة النفط يعلمون بالتفاصيل، إذا ارتفع لديك الخزين في هذه المواد الثلاث من المنتجات العرضية التي هي النفط الاسود والنفثا وبعض المنتجات سوف يتوقف المصفى عن التكرير سوف تحدث لديك ازمة في المشتقات النفطية المحلية، هذا الموضوع يجب معالجته قبل ان نعالج تصدير النفط.

- السيد معالي وزير النفط:-

هذا الموضوع انا افضل السيد مدير عام شركة تسويق النفط، نحن كخليفة ازمة اتخذنا جميع الإجراءات الكفيلة لمعالجة هذا الملف (١٠٠%)، هذا من اول المواضيع التي اتخذتها خلية الأزمة في نظر الاعتبار هو تصريف النفط الاسود وانا ذكرته في بداية حديثي لأن هو المادة التي ممكن ان

تعطل عمل المصافي مثلما تفضلت سيادتكم، لذلك هناك تمت إحالات الى بعض الشركات الراغبة في شراء النفط الاسود وتصديره الى الخارج بموجب اسعار مجزية جداً.

- السيد مدير عام شركة سومو:-

الحقيقة خلية الأزمة شكلت بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (١٢٠) لسنة ٢٠٢٦، القرار عندما صدر اعطى صلاحيات استثنائية تحاكي الوضع الاستثنائي الحالي الذي نحن فيه حقيقة، واقع الحال التصدير عبر المنفذ الجنوبي هو فقط في الناقلات البحرية والمنفذ الوحيد للناقلات البحرية والذي يكون هو من اكفى المنافذ الذي خسره الآن نتيجة غلق مضيق هرمز بالنتيجة المتبقي امامنا هو تصدير بالحوضيات، التصدير بالحوضيات لا يمكن لأي مقياس من المقاييس ان يكون بالكفاءة التي يحققها التصدير من المنفذ الجنوبي بالخصوص ان التحميل يتطلب شحومات تحميل في مواقع لم تكن تحتوي على التحميل في الحوضيات، نبدأ بالمنتجات النفطية تركيز الوزارة اصبح وبتوجيهات معالي الوزير وخلية الأزمة ان نركز على تصريف المنتجات الفائضة من المصافي لإدامة عمل هذه المصافي للاستهلاك المحلي هذه الأولوية الأولى وعلى هذا الاساس وردتنا العديد من العروض من شركات تريد ان تشتري هذا المنتج وتذهب الى المصفاى وبالتالي منتوجين اساسيين اليوم سوف نتعاقد عليها بطور التعاقد اليوم النفط الاسود ابتداءً من مصفاى الصمود المحور الشمالي جميعه مصفاى الصمود والصينية والكسك وكذلك المحور الوسطي من مصفاى الدورة وايضاً المحور الجنوبي من المصافي الجنوبية، الاصعب في هذا الجانب هو المصافي الجنوبية لأن هي تكون بعيدة عن المنافذ البديلة المفتوحة الآن، التي هي منفذ الاردن والمنفذ عبر الغربي سوريا وكذلك المنفذ الشمالي تركيا، المنفذ الشمالي تركيا هو ايضاً من اكثر المنافذ صعوبة كون الجانب التركي مخول شركة واحدة احتكارية لإدامة عملية النقل بالحوضيات هذه الشركة الاحتكارية تسبب خصومات سعرية على اسعار المنتجات النفطية تكون كبيرة جداً بحيث الخصومات السعريه عبرت (٢٤٠) دولار للطن الواحد للنفط الاسود على سبيل المثال بالتالي اسعار اليوم قد تكون تبرر هذه الخصومات السعريه، نحن اليوم هدفنا إدامة عمل المصفاى لكن لو انخفضت الاسعار سوف تكون غير مجدية نهائياً ونحن لا نعلم هذه عملية ايام والاسعار العالمية تتغير .

- السيد رئيس مجلس النواب:-

استاذ (علي) بدأت بالعمل وبدأتم بالتصدير عن طريق الاردن عن طريق سوريا عن طريق تركيا، أين؟

- السيد مدير عام شركة سومو:-

اليوم نتيجة تحليل العروض تم من خلال خلية الازمة تم القرار بالإحالة، قرار الإحالة تبلغ به الشركات هذا اليوم ويم غد بدأنا بها ونحن نعمل ليل نهار على هذا الموضوع، الشركات مستعدة ابتداءً للبدء في التحميل السعر الافضل احيلت عليه مباشرةً لكن الاسعار البعيدة عن السعر الافضل بدأنا التفاوض معهم بالصعود الى نفس السعر الافضل لأن لا يمكن الإحالة على شركتين لنفس المنتج.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نفط خام أم نفط اسود؟

- السيد مدير عام شركة سومو:-

هذا نفط الاسود والنقثا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الكمية كم؟

- السيد مدير عام شركة سومو:-

بين (٤٥) الف طن من النفط الاسود الى (٦٥) الف طن بحسب ما تستهلكه الكهرباء .

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حسب رؤيتكم كم تستطيعون ان تصدروا عن طريق عمان وعن طريق سوريا يومياً؟

- السيد مدير عام شركة سومو:-

التخمين في هذا الجانب نحن اذا نتكلم عقدياً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اترك العقدياً، تكلم انت كخلية ازمة ولديك جميع التفاصيل والمعوقات امامك سواء في الحدود سواء في العقبة بغير مكان آلية التصدير والخطه التي رسمتموها للتجار الذين سوف يأخذون؟ كم لديك الطاقة الاستيعابية التي تستوعبها هذه الدول؟

- السيد مدير عام شركة سومو:-

الطاقة ممكن تصل الى (٢٠٠-١٥٠) الف طن.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يوميّاً؟

- السيد مدير عام شركة سومو:-

الطاقة ممكن تصل الى (٢٠٠-١٥٠) الف طن في اليوم الواحد هذا فقط من المحور الشمالي والوسطي، اما المحور الجنوبي فنحن بطور خيارين خيار البيع المباشر بخصومات سعرية اعلى مطروح المصافي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أين يأخذوه؟

- السيد مدير عام شركة سومو:-

يأخذوه الى سوريا والاردن أو عبر سوريا ولأردن الى الموانئ الى ميناء العقبة وميناء بانياس وميناء طرطوس ويبيعه من هناك مباشرة، اما الخيار الثاني فهو النقل الداخلي من البصرة الى المحور الوسطي والشمالي كونه عليه اكثر طلب المحور الوسطي والشمالي هو اقرب للحدود الأردنية والحدود السورية، فعلى هذا الاساس يتم النقل داخلياً ايضاً من قبل شركة توزيع المنتجات النفطية وشركة ناقلات النفط العراقية والبيع من المحاور التي عليها طلب اعلى وبخصومات سعرية اقل هذا بالنسبة للمنتجات النفطية، بالنسبة للنفط الخام ايضاً تم اتخاذ إجراءات الاجراء الأول لدينا اليوم عرض ممتاز لنقل نفط خام البصرة بالذات المتوسط والثقيل الذي يحقق لنا إعادة تشغيل بعض الحقول التي قد تكون خفضت من انتاجها الآن أو توقفت ولم تؤثر على الغاز نقله من البصرة الى سوريا عبر منظومة الضخ المتبقية من الخط العراقي السوري في منطقة تيفور في الجانب السوري والضخ الى ميناءين طرطوس وبانياس السعة الخزنية التي سوف يوفرها لنا الجانب السوري هناك بحدود المليون برميل، بالتالي نستطيع نحن كسومو ان نبيع مباشرة من هناك بالتعاون مع شركة نفط الشمال وشركة النفط السورية نبيع مباشرة على البحر الابيض المتوسط الى زبائننا الاعتياديين بدون خصومات سعرية لأن الطلب في اوريا طلب قوي، اجور النقل هي اجور معقولة وصلت الى (١٧) دولار للبرميل مقابل اسعار الآن عبرت (١٠٠) دولار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

من أي منفذ؟

- السيد مدير عام شركة سومو:-

من المنفذ السوري ميناء طرطوس وبانياس، نحن نصدر من بانياس اما طرطوس يستخدم لزيادة السعة الخزنية والضخ الى بانياس.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تتكلم عن الصهاريج؟

- السيد مدير عام شركة سومو:-

في الصهاريج يصل الى منطقة تيفور ويخرج بالأنبوب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هل يوجد تنسيق مع الحكومة السورية؟

- السيد مدير عام شركة سومو:-

يوجد تنسيق كامل حتى من الناحية الأمنية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هل توجد خزانات هناك؟

- السيد مدير عام شركة سومو:-

نعم، الخزانات هي بحدود (١) مليون برميل الآن متاحة سعة خزنية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا عن طريق سورية، عن طريق الأردن العقبة؟

- السيد مدير عام شركة سومو:-

عن طريق الأردن أيضاً اتتنا طلبات وهذه الطلبات طور الإحالة كذلك واعتقد غداً سوف نحيلها ونستطيع ان نوقع العقود بخصوصات سعرية مطروح مواقع التحميل الخاصة بنا في منطقة (تيوان) في القائم وممكن من (3 K) بمقدار (٣٥) ألف في اليوم وايضاً من الجنوب من البصرة، المنطقة الوسطى التحميل منها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التحميل سوف يكون من حديثة أم من كركوك؟

- السيد مدير عام شركة سومو:-

كلا ليس من كركوك، كركوك إذا يفتح الانبوب الآن على طور الضخ بعد موافقة الجانب الكردي بعد ان اعلن اليوم فلا نحتاج الى ان نبيع بخصوصات سعرية الأفضل ان نبيع بالسعر العالي الموجود في جيهان نحن اليوم نريد ان نحقق اكبر كاش للدولة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ان اتكلم عن الصهاريج عندما تحمل، سواء عن طريق سوريا أو الأردن من أين تحمل؟

- السيد مدير عام شركة سومو:-

كركوك لا نفضل ان نبيعه بصهاريج الذي يحمل ممكن ان يحمل من نفط الوسط من حقول النهروان وشرقي بغداد وممكن ان يحمل من منطقة (تيوان) التي هي منطقة الضخ الاولى في القائم، كذلك تحميل المنطقة الوسطى سوف يكون من العقود العروض قدمت افضل العقود سوف نذهب باتجاهه والتحاور مع الشركات الأخرى التي ممكن ان تحمل في نفس هذا العرض السعري، كذلك من البصرة من شمعات التحميل الموجودة في (الزبير ١) وكذلك شمعات التحميل الموجودة الطوبى بعد نصب الموازين الجسرية لأن هذه المنطقة غير مهيئة للتصدير في الحوضيات فعملت وزارة النفط وشركة نفط البصرة بشكل عاجل ونصبت شمعات التحميل بقي فقط الموازين الجسرية تنصب ان شاء الله خلال الأيام القادمة حتى نستطيع البدء بالضخ مباشرة بالحوضيات ايضاً على المنفذ الأردني والمنفذ السوري هذه افضل المنافذ للتصدير الآن.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هذه الجلسة هي الهدف منها رسالة اطمئنان لأبناء الشعب العراقي بأن الرواتب المصاريف الحاكمة للدولة العراقية سوف لن تتعرض الى خطر أو أزمة، نستطيع من هذا الكلام الذي استوضحناه من جنابك ان نعطي رسالة اطمئنان لأبناء الشعب العراقي ان شاء الله خلال هذا الاسبوع سوف نعود نصدر النفط وسوف لن نمر بأزمة رواتب في الشهور القادمة هذا شيء مهم.

- السيد مدير عام شركة سومو:-

دعنا نكون واضحين بهذا الجانب نحن فقدنا مثلما ذكر معالي الوزير (٣) مليون و(٤٠٠) ألف برميل في اليوم من صادراتنا الجنوبية، هذا الذي ذكرناه الآن في الحوضيات لا يمكن ان يعوض هذه الكمية ممكن ان يعوض (٣٠٠) ألف برميل كحد اقصى ممكن ان نصل الى (٣٥٠) ألف برميل إذا ارتفعت عدد الحوضيات وعدد الحوضيات ايضاً محدود الموجود في العراق لا يتجاوز (٢٥-٣٠) ألف حوضية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حسب ما استفسرت من السيد مدير عام التوزيع الحوضيات التي موجودة على مستوى العراق (٣٢) ألف حوضية.

- السيد مدير عام شركة سومو:-

(٣٢) الف حوضية تتوزع بين المنتجات النفطية والنفط الخام، بالتالي العرض من الجانب السوري ايضاً سوف يدخل لنا (٢) الف حوضية للتحميل من مواقع التحميل الوسطى.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كذلك ثبتها لديك نقطة في خلية الأزمة الجانب الأردني والجانب السوري يرسلون عجلاتهم وحتى الصهاريج التي لديهم فتصبح علمية التحويل اسهل.

- السيد معالي وزير النفط:-

للتوضيح بالنسبة للصهاريج، عدد الصهاريج يقسم على (٣) في العادة حتى تستطيع ان تستفاد أي تستفاد في الحقيقة من ثلث هذه الصهاريج لأن الصهاريج تذهب تعبى وتعود فارغة فالفارغ لا يحسب في عملية التحميل، الموضع الاخر نحن كوزارة نفط نأسس الى إدامة استخدام الصهاريج لنقل النفط الخام أي ليس عندما تنتهي الأزمة نترك هذا الملف على العكس لأن طاقة التصدير من المنافذ الجنوبية محدودة فلذلك ذاهبين باتجاه إدامة الاستفادة من عملية تصدير النفط الخام من خلال الصهاريج بالخصوص ان احد العقود التي تم الاتفاق وبصدد التوقيع هو يأخذ نفط البصرة لأغراض التصدير من خلال ميناء (بانياس وطرطوس)، وبالمناسبة الانبوب الذي اختلفنا عليه مع الاخوة في الاقليم تم الاتفاق الآن على المباشرة بعملية التصدير من خلاله ابتداءً من الساعة العاشرة من صباح يوم غد ان شاء الله، وبصدد استلام رد رسمي هذا من ناحية شفوية الاتفاق نحن كنا بعد اجتماع مجلس الوزراء جلسنا في اجتماع انا والسيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ومدير مكتب رئيس الوزراء جلسنا واتفقنا وبعثنا رسالة مباشرة الى السادة في الاقليم بلغناهم نريد عملية ضخ النفط الخام وتصديره من يوم غد والآن الرسالة وصلت، الكمية سوف نبدأ من (١٦٠) الف برميل يومياً صعوداً الى (٢٠٠) الف ان شاء الله.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نطلب من جنابك معالي الوزير موضوع الانبوب الذي تكلمت به معاليك تحت الصيانة، التسريع وتشكيل لجان مختصة ومتابعة حثيثة من اجل إكمال هذا الموضوع حتى نستطيع ان نرفع الطاقة التصديرية من (٦٠٠-٧٠٠).

- السيد معالي وزير النفط:-

انا صرحت قلت هذا الأنبوب خلال اسبوع وان شاء الله نحن ملتزمين بهذه الفترة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد مدير عام التوزيع، ذكر الأخ السيد الوكيل فيما يخص آلية التصدير عبر الصهاريج والسيد مدير عام سومو ذكر بعض التفاصيل، فأذكر لنا فيما يتعلق بشركة التوزيع وما هو واجبها في هذه التحديات وما هي المقترحات وما هي الحلول التي وضعتها من ضمن خلية الأزمة.

- السيد مدير عام التوزيع:-

الموضوع المهم الذي من اجله حضرنا في هذا المكان هو الاولوية تأمين الطاقة داخل البلد بتوفير المشتقات النفطية، توفير المشتقات النفطية تتعلق بديمومة المصافي مثلما تفضل الاساتذة وديمومة عمل المصافي متعلقة بتصريف مادة النفط الاسود والنفثا، لذلك اولويات وزارة النفط هو بتصريف هذين المنتجين، نحن بالنسبة لنا جميع الحالات التصدير حصل او لم يحصل المعامل والشركات والمصانع التي تستخدم مادة النفط الأسود كمادة اولية تحتاج يومياً بحدود (٦٥) الف متر مكعب إذا نحن بالنسبة لنا فرضاً نعطي الطاقات المقررة لهذه المعامل نحن نستطيع ان نصرف (٦٥) الف مليون لتر من اصل انتاج (٨٠) مليون لتر، الكهرباء في الفترة الذهبية التي لا تحتاج الوقود شهر آذار هو (١٢-١٣) مليون لتر ومن بعدها ترتفع الى (٢٥) مليون فلذلك هذه المنتجات لا تشكل قلق وفق الاستهلاك الداخلي، موضوع الصهاريج وموضع النقل والتصدير هذه الصهاريج محدودة لدينا داخل البلد تتعلق (٣٢) الف صهريج دورة العجلة داخل البلد تختلف عن خارج البلد، بالنسبة لنا إذا نريد ان نصدر مادة النفط الاسود من الجنوب او من جميع مصافينا الى سوريا او الى الاردن تحتاج العجلة الى (١٠) ايام فجميع الانتاج الموجود سواء إذا صدرنا نفط خام ونفط اسود في آن واحد ونفثا يحتاج لنا على الاقل (٥) الف عجلة في اليوم وهذا ضرب من الخيال، نحن نعمل على داخل البلد اولوياتنا ان نصرف المنتج داخل البلد فلا يوجد قلق على المصافي الأهم الذي شاغل الدولة الآن كيف نوفر المشتقات النفطية ونحافظ على أمن الطاقة من خلال توفير المشتقات الى محطات توليد الطاقة الكهربائية ومحطات التعبئة، الموضوع الآخر نحن لدينا خطة طوارئ خطة الطوارئ

تتعلق بتوفير المشتقات النفطية جداً حدثت لدينا مشكلة نذهب باتجاه مشروع نجحنا به في المحافظات الشمالية التي هي كركوك والموصل هي البطاقة الوقودية تضمن حق صاحب المركبة ونهني موضوع المضاربة إذا حدثت لا سامح الله شح بالوقود فمضينا بها وهيئنا واعدنا عدة كشركة توزيع المنتجات النفطية وبالتداول مع خلية الأزمة سواء للغاز او للمشتقات النفطية الاخرى تكون بموجب البطاقة الوقودية بطاقة طوارئ، فأمام حضراتكم بأن المنتجات النفطية وديمومة هذا العمل هي متوفرة ضمن خطط وضعنا اكثر من خطة بديلة فلا يوجد قلق ان نوفر هذه المشتقات من خلال تصريفها الداخلي وإذا سنحت الامور وسارت الوضعية بالصورة الصحيحة وعمل التصدير فهو هذا مدعاة ان نكون حققنا شيء الى الخزينة العامة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حسب علمي توجد معامل محلية في وقت معين تم قطع عنهم الحصة بسبب تطوير معاملهم وتأهيلها ادعو هذه المعامل التي كانت منتجة تستخرج الزفت وتستخرج بعض الامور التي تتعلق بمنتجات تخدم وزارة النفط اعطوهم حصة واخذوا منهم تعهدات لإكمال معاملهم وفق الجداول الفنية التي ملزمة وزارة النفط بها حتى ايضاً هذا الموضوع اكثر كمية تستطيع ان تخفضوها من المصافي فيما يخص النفط الاسود.

- النائب بهاء حسين علي كمال الاعرجي:-

حكومة اقليم كردستان جاءت ضمن نفس المادة الدستورية التي جاءت بها المحافظات وصلاحياتها، لذلك عندما ننظر الى الصلاحيات رئيس وزراء الاقليم هو بمثابة محافظ ووزير الثروات هو بمثابة مدير عام فبالتالي هؤلاء يتلقون الأوامر والتوجيهات من الحكومة الاتحادية، علينا ان نعمل على هذا المبدأ من هنا فصاعداً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد معالي وزير النفط، نحن عملنا استضافة من ضمن الاستضافة كان لوزير الثروات الطبيعية لحكومة اقليم كردستان، وجهنا لهم كتاب رسمي الى حكومة اقليم كردستان اليوم الوزير الموجود او رئيس الوزراء الموجود في حكومة اقليم كردستان هو يتبع لحكومة المركز الاتحادية، هذا تنبيه لوزير الثروات الطبيعية سوف نعطيه انذار في حالة يتم استضافته في مجلس النواب وعدم حضوره مجلس النواب سيتخذ الإجراءات القانونية والدستورية في حقه.

- النائب بهاء حسين علي الاعرجي:-

الموضوع الاخر المشاكل او الآراء السياسية نأخذها من رجل حكيم اسمه (مسعود البرزاني)، انا اقول في موضوع السادة الكادر المتقدم ومعالي وزير النفط نحن الآن في ظرف طارئ يجب ان تكون هناك غرفة عمليات الأول حلول قريبة الأجل وهو ان لا نلتزم بالأسعار (١٦) دولار او اقل فلتصبح (٢٠) دولار حتى تعطي مجال للتجار ان يأتوا طمعاً بالربح ونحن لدينا ارتفاع في الاسعار، الامر الاستراتيجي على المدى البعيد هو البدء في مد انبوب الى العقبة الذي تأخر كثيراً وليعطونا وقت زمني لإنهائه.

- النائب احمد مظهر ابراهيم الجبوري:-

أنا أريد أن اسأل السادة في وزارة النفط الذين كل (٤) سنوات نراهم لمرة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

متواجدين في جميع الدورات في اللجان المختصة.

- النائب احمد مظهر ابراهيم الجبوري:-

وزارة النفط لا تختلف عن بقية الوزارات تقع في مشكلة يتحمل مجلس النواب العبء وعندما لا توجد مشاكل والأمور تسير بشكل طبيعي هي ليست معنا.

١. الانبوب الذي يمر بالإقليم انا احمل وزارة النفط كيف مضى عقد من الزمن وهي لم تتخذ الإجراءات القانونية ولم ترفع دعاوى وليس لها أي موقف تجاه الاقليم.

٢. ما هي خطة الوزارة لحالة الطوارئ الموجودة الآن؟ انا افهم من خلال كلام الكادر المتقدم بالوزارة أي خطة طوارئ غير موجودة ونحن في حالة حرب، باعتبار الآن عندما توقف صادرات النفط من مضيق هرمز توقفتنا عن الانتاج وبالتالي الشعب العراقي يموت؟ هذ غير صحيح كان من المفترض منذ عقود من الزمن كان الآن وجدنا حلول بديلة قبل ان يأتي هذا الوقت.

٣. ذكر السيد المعالي هناك أكثر من (٦-٧) حقول غير مسيطر عليها من قبل الحكومة الاتحادية، متى تسيطر عليها الحكومة الاتحادية؟ يوجد قسم منها في محافظة ديالى لغاية الآن اتحدى الوزير او كادر الوزارة يستطيع ان يصل اليها مثل حقول قمر هذه الحقول في مناطق ما تسمى متنازع عليها، هي غير متنازع عليها هي تابعة الى الحكومة الاتحادية، اتمنى ان يكون هناك إعادة نظر في هذا الملف وتصل وزارة النفط الى جميع الحقول الموجودة والخاضعة للحكومة الاتحادية وعندما لا تستطيع عليها ان تقدم طلبات الى مجلس النواب حتى هو من يتحمل المسؤولية لأن دائماً مجلس النواب هو صاحب المواقف البطولية والشجاعة والوطنية في تحمل المسؤولية والتصدي بدلاً عن الحكومة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيتم متابعة هذا الموضوع من قبل رئاسة المجلس مع اللجنة المختصة لجنة النفط بالتعاون مع وزارة النفط ويتخذ الإجراءات القانونية والدستورية في هذا الملف.

- النائب عدي عواد كاظم العوادي:-

نحن في كتلة صادقون ندين في اشد العبارات والتصريحات حكومة الإقليم بشأن منع تصدير النفط على طريق خط (جيهان) والتي تعد خرقاً صارخاً للدستور واعتداءً واضحاً على السيادة الوطنية ووحدة العراق وهذه التصريحات الاستغزازية تكرر الانفصال الاقتصادي، وتخدم اجندات تقسيمية مشبوهة تهدد أمن واستقرار بلدنا العظيم، ان النفط ملك للجميع واي محاولة احادية للسيطرة عليه دون التنسيق مع الحكومة الاتحادية تشكل خيانة الى الدماء التي اريقت من اجل العراق، لذلك ندعو الحكومة الاتحادية الى فرض سيطرتها الكاملة والحازمة على حقول نفط كركوك، واي موارد اخرى تابعة للدولة بما يحفظ وحدة العراق ومصالح شعبه، كما تؤكد الكتلة بضرورة التصدي بكل قوة الى محاولة تهديد وحدة العراق ونؤكد على اهمية الحوار الوطني الصادق والجاد لحل خلافات بعيدة عن التصعيد والمناكفات التي تؤذي شعبنا والله ولي التوفيق.

- النائب فالح ساري عبادي الجياشي:-

انا انطلق من حديثي من المادة (١١١) من الدستور التي تنص على ان النفط والغاز هو ملك الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات، وعلى هذا الأساس نحن نطالب الحكومة.

أولاً: العمل على ايجاد منافذ تصدير متعددة سواء كانت عن طريق الموانئ البحرية أو عن طريق المنافذ البرية، والسادة النواب وضحو ذلك. ثانياً: إلزام الإقليم والمحافظات بتأمين تصدير النفط ولا يحق لأي حكومة سواء كانت في الإقليم أو المحافظات المحلية، وتحمل اي ضرر يلحق بالخيرين العامة اذا هذه الحكومة منعت التصدير عن طريق هذه المنافذ.

ثالثاً: ايجاد حلول فورية في ما يتعلق بالمتبقي ومخلفات النفط المكرر في المصافي، وهذه الحلول هي حلول محلية داخلية، كما اشار السادة النواب للاستفادة من هذا المنتج في الكهرباء والمعامل القطاع الخاص.

رابعاً: تأمين المستلزمات الأساسية، وانا اطلب من الحكومة من خلال السيد وزير النفط ونائب رئيس الوزراء تأمين المستلزمات الأساسية الضرورية في ما يتعلق بالرواتب والأدوية والمستلزمات الغذائية وهذه مستلزمات اساسية وضرورية تتحملها الحكومة.

- النائب حسين نعمة دجيل البطاط:-

تتابع كتلة دولة القانون النيابية تباين واقع بين وزارة النفط الاتحادية ووزارة الثروات الطبيعية في إقليم كردستان بشأن ازمة تصدير النفط عبر خط (جيهان) في ظل ظروف اقتصادية وإقليمية معقدة وبالغة الحساسية وتدعو الى اتخاذ مواقف وطنية مسؤولة لتجنب الارتدادات الخطيرة المتوقعة على الإقتصاد الوطني وعلى معيشة المواطنين وحياتهم اليومية، وتؤكد الكتلة ان تراكم الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان اسهم في تعقيد هذا الملف وانتج تباين المواقف في وقت يتطلب فيه الصرف الراهن اعلى درجات المسؤولية الوطنية وتغليب المصلحة العليا للبلاد، وفي ظل توقف تصدير النفط عبر المنافذ الجنوبية فأن استمرار تعطيل تصدير عبر خط (جيهان) ضمن المنظومة الشمالية سوف يؤدي الى حرمان العراق من موارد مالية مهمة وضعف في تأمين استقراره الإقتصادي المرتبط بالأمن القومي للبلد من شماله الى جنوبه، وانطلاقاً من المسؤولية الوطنية دعوا كتلة دولة القانون النيابية حكومة إقليم كردستان الى تجنب الخوض في القضايا الخلافية العالقة في هذه المرحلة الاستثنائية والمضي فوراً باستئناف تصدير النفط عبر خط (جيهان)، كما تؤكد ان القضايا الخلافية يمكن معالجتها بروح وطنية قائمة على الحوار والتفاهم والتعاون بع تجاوز الأزمة الحالية التي تمر بها المنطقة وبما ينسجم مع الدستور والقوانين النافذة، ويحقق المصلحة العليا للعراق التي يجب ان تبقى فوق اي اعتبارات اخرى، الأمر الذي يتطلب من جميع الأطراف التحلي بالحكمة وتغليب المصلحة الوطنية والعمل المشترك لتجاوز ازمت هذه المرحلة الحساسة بما يخدم العراق وشعبه.

- النائب هه ريم كمال خورشيد عثمان:-

بخصوص الملف النفطي فان الدستور العراقي قد وضع خارطة الطريق للحلول الضامنة قبل المواد (١١٠,١١١,١١٢) بضرورة ترشيح قانون النفط والغاز، بخصوص بيان وزارة الثروات الطبيعية في كتلة الاتحاد الكردستاني غير انها كانت غير موفقة وفي الوقت نفسه كانت هناك جهود من اطراف داخل الحكومة لمعالجتها، المرحلة الحالية التي تمر بها المنطقة التي اصبح العراق طرفاً في نزاعها من دون ارادته، اصبح يتعرض الى هجمات من الداخل والخارج كلا الحكومتين في ظل الأوضاع الراهنة التي تعملان من اجل ابعاد العراق عن الازمة السياسية والاقتصادية ويجاد اكثر من طريق من اجل تصدير النفط وتأمين رواتب الموظفين في العراق وكردستان وان يتكاتفان من اجل مصلحة العراق فالوقت حالياً ليس وقتاً للتصعيد أو المزايدات، الشعب بحاجة الأمن والاستقرار وتأمين معيشته وقوته اليومي، ويتوجب على مجلس النواب ان مهامه من اجل المحافظة على الأمن الوطني للبلاد والسلم المجتمعي، عن تلك الخلافات التي تصل الى مكونات الشعب وتخلق فتنة بينهم، نأمل ان نخرج من اجتماعنا هذا بقرارات من شأنها تساعد على العمل الجمعي وحفظ النسيج المجتمعي من الانزلاق، في الختام تبارك كتلة الاتحاد الكردستاني مرة اخرى على الإتفاق لحاصل بين الحكومتين بعيداً عن الملفات الأخرى ونطلب من الحكومة الاتحادية توفير حمايات للشركات العاملة من استهدافات المجاميع الخارجية عن القانون.

- النائب حامد عباس ياسين الموسوي:-

العالم اليوم يشهد صراع كبير على الطاقة، الصراع اليوم بين الدول الكبرى وخصوصاً منطقتنا، لذلك اليوم عندما نتحدث عن صراع الطاقة وصراع النفط بالتحديد بين الدول الكبرى، اليوم العراق والمنطقة تشهد قبل ان يكون صراعاً سياسياً هو صراع على الطاقة والنفط والغاز اساسي في هذا الصراع، نحن كعراق للأسف الشديد بلد نفطي يعتمد (٩٠,٩٢)% على إيراداته على النفط ونفتقر على قانون ينظم أو يؤطر العلاقة بين الدولة العراقية وبين الثروة الأساسية، لذلك نحن نستثمر وجود السيد رئيس مجلس النواب باعتباره كان رئيس لدورتين وأرى ان نمضي في تشريع قانون النفط والغاز، وهذا ينظم العلاقة نحن عندما نتكلم عن المخالفات القانونية الدستورية مع الإقليم والحقول المشتركة وادارة ملفات كثيرة هذه لن تنتهي، نحن في كل دورة نيابية نشهد هذا الصراع في الموازنة والأحداث الأخيرة تتطلب اليوم ان يكون لدينا وحدة صف ونحن نشهد تحدي كبير في ملف الإيرادات وملف الرواتب، لذلك اطلب من رئاسة البرلمان ومن الحكومة المضي في تشكيل لجنة واتمنى ان تكون برئاسة برناستك لتشريع قانون النفط والغاز وطوب هذا الملف الحساس، نحن مقبلين على صناعات تحويلية نفطية اليوم العراق متخلف في هذا الجانب نحن الشركة الوطنية للنفط الذي كان من المؤمل تشرع تحتاج ايضاً الى ان تكون ضمن قانون النفط والغاز، نطلب من رئاسة البرلمان والحكومة ان نمضي بهذا التشريع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما ذكرته مهم جداً وما ذكرته كل دورة وربما كل سنة في اقرار الموازنة نواجه مشاكل مع الإخوة في إقليم كردستان بسبب عدم تشريع قانون النفط والغاز، بإذن الله وبالتعاون مع السيدات السادة اعضاء مجلس النواب والحكومة المقبلة والإخوة في إقليم كردستان وجميع الكتل السياسية في هذه الدورة سوف يتم تشريع قانون النفط والغاز، فقط للتنبيه الموضوع لا يتعلق بإقليم كردستان الموضوع يتعلق في جميع المحافظات، كل شخص يعرف الذي له والذي عليه ماهي الحقوق التي له والواجب الذي عليه، هذا الموضوع مهم جداً سوف يتم ان شاء الله تشريع هذا القانون.

- السيد معالي وزير النفط:-

تعقيباً على كلام السيد النائب بالنسبة الى قانون النفط والغاز باشرنا في عملية اعداد هذا القانون ومسودة هذا القانون بمشاركة الإخوة من الإقليم، كانت هناك مشاركة الى انه بعد عقد اجتماعين أو ثلاثة اجتماعات لم يحضر بقية الإخوة، لذلك اضطررنا الى ان نكمل مسودة القانون وسُلمت الى الأمانة العامة قبل اكثر من سنة ونصف.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ينصت لي السيدات السادة النواب وكل الكتل السياسية ورؤساء الكتل السياسية، رئيس الوزراء المقبل ملتزم امام مجلس النواب اذا لم يرسل مسودة قانون النفط والغاز ويكون باتفاق وموقع من قبل رئيس مجلس النواب سوف لن نمضي معه في تشكيل الحكومة، هذا الموضوع مهم جداً هذا سوف يكون الى رئيس الوزراء المقبل توقيع قبل ان نصوت عليه وعلى الكابينة الوزارية، ملزم بتشريع أو ارسال مسودة قانون تشريع قانون النفط والغاز الى مجلس النواب وادخاله في البرنامج الحكومي.

- النائب محمد جميل عوده المياحي:-

سؤالي الى السيد الوزير .

هل يوجد نفط في إقليم كردستان يصدر خلافاً خارج السياق المتبع لشركة (سومو) هذا أولاً؟

ثانياً: سؤال الى السيد مدير عام التوزيع.

هناك اشاعة في الشارع ان خلال عشرة أو خمسة عشرة يوم سوف تكون لدينا ازمة وقود وهناك من يريد ان يشعل الرأي والشارع العراقي، ماهي الإجراءات الوقائية التي وضعتها؟

ايضاً العلاقة مع إقليم كردستان يجب ان لا تكون علاقة رواتب فقط، للأسف الشديد علاقتنا تُحصر مع الإقليم والرواتب، كلما نريد ان نفعل شيء يريدون ان يقطعوا الرواتب عنكم ويؤلبوا الرأي العام، يوجد دستور الدستور لا يُجزئ لا اسير بجزء واترك جزء، نحن ايضاً لا نتضامن حقوق وواجبات بمعنى اليوم انا في محافظة واسط خلال عشرة سنوات مصدر نفط قيمته (٥٠) مليار دولار ماذا اعطتنا وزارة النفط أو وزارة المالية حتى (البترو دولار) غير مستلمين، انا أتساءل لو اقليم كردستان يطلب الحكومة هل تشكل الحكومة اذا لم يأخذوا حقوقهم، فقط محافظات الوسط والجنوب تُعطي نفط ونعطي شهداء ونعطي تضحيات وبعدها يأتي في وقت الأزمة يمسكني من يدي ويقول لن ادعك تُصدر، تتبين في المواقف الصعبة هذا الذي اقله العلاقة يجب ان لا تكون علاقة مصلحة، إما ان نطبق الدستور أو نتعامل بوضوح تام لغة المؤامرة والتخوين وتألبي الرأي العام الدولي على الحكومة، نقف مع الحكومة في هذا الملف الحكومة قبل اشهر اعلنت اتفقنا وعملنا وغيرها، لكن يذهبون معهم خطوة الإقليم لا يمضي معهم للنهاية ويضعنا في موقف محرج، جنابك كنت دورتين رئيس لجنة النفط والغاز، القانون هو الحل ويجب المضي في تشريع القانون.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

الموضوع الأول: لا يحق لحكومة الإقليم منع تصدير النفط لان هذا الموضوع من صلاحيات الحكومة الاتحادية، ونقف مستأجنين ورافضين حتى للسماح بالتصدير الذي صدر اليوم البيان، ايضاً فاقد الشيء لا يعطي هذه صلاحية الاتحادية وليس هو من يسمح لي ان اصدر او لا اصدر ونرفض حكومة بغداد إنما حكومة اتحادية، حكومة الإقليم تابعة الى الحكومة الاتحادية يجب ان نقف عند هذا الموضوع ونضع النقاط على الحروف ولا نجاهل بعد على حساب باقي المواطنين العراقيين هذه حقوق كل العراقيين.

ثانياً: تفضل السيد وزير النفط ان الأنبوب الخاص بكركوك في (فيشخابور) عبر الموصل منذ عام ٢٠١٤ تعرض الى الضرر، لماذا منذ عام ٢٠١٤ الى الان لم يتم اصلاحه، يجب ان تكون لدينا خطة مستقبلية حتى نحمي ابناء شعبنا من خلال الإحتياط منذ عام ٢٠١٤ الى الان (١٢) سنة لماذا لم يتم اصلاحه.

موضوع الرواتب، أؤكد على ما جاء في الموازنة الاتحادية للأعوام (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) يجب توطين رواتب العراقيين الأكراد حتى لا يتعرضون للذل ولا يتعرضون الى بخس حقوقهم ولا تربط حقوقهم بخصوص الرواتب بباقي الحقوق، اما موضوع التجاوزات الحاصلة على الحقول النفطية والاستيلاء عليها الذي تفضل بها وكيل الوزير لشؤون الاستخراج قال هناك حقول تم الإستيلاء عليها وهي تابعة الى شركة نفط الشمال، هذا الموضوع لنا استغرب لماذا متروك إلى الآن، ما هي اجراءات وزارة النفط يجب ان يزودونا بتقرير تفصيلي.

- النائب علاء صباح مرعي الحيدري:-

المفارقة الجمهورية الإسلامية عليها حرب جائرة واستكبار عالمي متمثل بأمريكا واسرائيل وما خلفهم، لكن اعلنت رسمياً هذه الدولة الجارة العزيزة باستمرار تزويد العراق بالغاز والكهرباء رغم الظروف، المفاجئ ابن البلد هو من يوقف صادراتك ويعارض ويمانع بحجج غير منطقية، بالتالي نشن دور وزارة النفط.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

صلاحيته وفق الدستور والقانون وليس من صلاحيته ان يمنع ضخ النفط.

- النائب علاء صباح مرعي الحيدري:-

نشن دور وزارة النفط في التعامل مع هذا الملف بشجاعة وعدم الإمتثال لمزاج حكومة الإقليم والمضي باستكمال خط (كركوك -موصل) وصولاً الى تركيا، على وزارة النفط الإسراع في التعاقد، نحن ليس لدينا اسطول منذ عام ٢٠٠٣ وإلى الآن أي منذ عام ١٩٩١ تحديداً ليس لدينا اسطول لنقل النفط الخام الى دول العالم، بالتالي نحن نحتاج تعاقد وزارة النفط لإنشاء اسطول بحري لتسويق النفط الخام الى دول العالم، الناقلات التي

تسع تقريباً ما يقارب مليونين برميل هنا نحتاج اسطول، كل الوزراء السابقين والوزارة الحالية اعتقد هذا الملف ان يكون له أولوية بالحكومة القادمة، في محافظة (البصرة) التي هي تنتج اربعة ملايين وأربعمائة برميل نفط يومياً، والإقليم ينتج (٢٠٠) ألف برميل ويعترض ونحن ننتج اربعمائة مليون وأربعمائة ورواتب موظفين الإقليم ليس منا، ابناء شعبنا لكن رواتبهم من نغط (البصرة) بالتالي هو يعترض والبصرة لا زالت تعاني من شحة المياه هذا ليس منطقياً، يحتاج منا في قانون التصويت على الحكومة الأخيرة الحكومة الحالية ضمن البرنامج الحكومي كان ان مشروع قانون النفط والغاز وتم التصويت عليه داخل قبة البرلمان وانت كنت رئيس اللجنة، وطالبنا وعقدنا اجتماعات ومع المحافظات المنتجة للنفط ومع ممثلو حكومة الإقليم ولا زال هذا التقصير ليس فقط على الإقليم، هذا التقصير من الحكومة الحالية لأنه ضمن البرنامج الحكومي وهي لم تستطيع تمرير هذا المشروع، على اتفاقنا هناك خروقات كثيرة من حكومة الإقليم لا نريدها ان تعد ولا تحصى، مخالفات لقرارات المحكمة الاتحادية مخالفات للدستور مخالفات لقانون الموازنة يحتاج موقف في الحكومة القادمة لان تنظيم العلاقة النفطية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم لتشريع قانون النفط والغاز.

- النائبة سروه عبدالواحد ابراهيم:-

في ما يتعلق في موضوع بيان حكومة إقليم كردستان، السيدات السادة النواب تكلموا عنها نحن رفضناها ككتل كردستانية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

رفضكم كان واضح باسم رئاسة المجلس وبأسم السيدات السادة اعضاء مجلس النواب نشكر موقفكم الوطني.

- النائبة سروه عبدالواحد ابراهيم:-

لأننا نعتبر انفسنا جزء من هذا الوطن، علينا ان نتكاتف وان نكون في المحل مع البعض لا ان نطعن في ظهر بعض، الموقف كان واضح، موضوع حكومة كردستان بصراحة هي حكومة منتهية الصلاحية كان عليها المفروض تكون حكومة تصريف اعمال هذه الحكومة ليس من حقها ان ترفض في ما يتعلق بعموم شعب اقليم كردستان وبعموم الشعب العراقي ليس فقط اقليم كردستان.

موضوع اخر: جنابك تحدثت عن موضوع الدستور والالتزام في الدستور، اتمنى من الجميع ان يكون ليس فقط نحن في الإقليم نلتزم في الدستور والبقية لا تلتزم في الدستور، في الدستور العراقي اقليم كردستان اقليم قائم ضمن الدستور العراقي، علينا ان نلتزم بجميع الواجبات الموجودة ضمن الدستور بما يتعلق بإقليم كردستان لا يتعلق في بقية المحافظات الحكومة الاتحادية، ادعوا الى ما تفضل به السادة النواب الى تشريع قانون النفط والغاز وهذا مهم جداً، تحدث السيد الوزير عن الخلافات السابقة التي كانت في عهد السيد (نوري المالكي) وعلى اثرها عملوا هذا الأنبوب، نحن نعرف كيف تم هذا الأنبوب وكيف تم استثماره لمدة (٥٠) عام وتم استلام الأموال، هذا كله بسبب الخلافات التي موجودة على موضوع النفط والثروات الطبيعية، يفترض هذه الدورة ان نشرع هذا القانون.

- النائب ريبوار كريم محمود حسين:-

موضوع بيان وزارة الثروات الطبيعية في اقليم كردستان هو كان سبب اساسي اشعال الخلاف بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، نحن اعلنا في كتلتنا وفي تيار الموقف الوطني بشكل واضح نحن ليس مع هذا البيان، هذا البيان يؤدي الى توتر واضح وهذا ما رأيناه في الأيام السابقة، والأن نحن مؤيدون لهذا الاتفاق ونتمنى ان يكون هناك اتفاق تام من خلال تشريع قانون النفط والغاز من هذا المجلس وفي هذه الدورة ونحن مؤيدون لهذه الرؤيا ونشكر جنابك والإخوة الأعزاء في ما يتلق بتأمين حقوق المواطنين دستورياً في اقليم كردستان، نطلب من السادة في مجلس النواب وحتى بعض السياسيين خارج مجلس النواب عندما تصبح مشكلة بين الإقليم وبغداد ان يأخذوها من الجانب السياسي لا يذهبوا في التفكير بقطع الرواتب، الإقليم يحضروا لنجتمع حتى نقطع رواتب الإقليم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أبداً هذا الكلام سبق وذكرناه ونؤكد مرة أخرى، مجلس النواب هو السلطة التشريعية المسؤولة على كل المحافظات والأقاليم، لن نسمح بالمساس برواتب الموظفين في إقليم كردستان بتاتاً، موظف حاله حال اي موظف لن كان من البصرة او بغداد.

- النائب ريبوار كريم محمود حسين:-

بالإضافة الى هذا احدى المواضيع المرتبطة في موضوع الاتفاق النفطي بين بغداد وإقليم كردستان موضوع (الأسيكودا) اعتذر ان كان هذا خارج الجلسة، لكن نقطة من نقاط الخلاف نحن مع تطبيق نظام (الأسيكودا) الذي يحقق الشفافية والنزاهة في المواقع (الجمركية) والمنافذ الحدودية، نحن نؤيد التوجه العام بهذا الخصوص ونتمنى من حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية ان يتفوقوا بأسرع وقت، انا شخصاً اجتمعت اكثر من

خمس مرات مع جزء كبير من تجار في إقليم كردستان وفي تواصل مستمر معهم يريدون تطبيق نظام شفاف، لكن بأسرع وقت لان هذا الوقت يؤثر على الدخل الموجود وعمل التجار بشكل عام وهذا ايضا في الجو الخر يؤثر على الواقع المعيشي للمواطن، نحن مع حل هذا الخلافات بوقت زمني محدد حتى لا ندخل في مشاكل جديدة في المرحلة المقبلة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ذكر السيد النائب في ما يخص نظام (الأسيكودا) هذا الموضوع عندما ذكر في بيان حكومة الإقليم وسبق ولدي رؤيا من خلال استضافة المدير العام المنافذ الحدودية وجنابكم كنتم موجودين لمدة يومان الاستضافة دامت، تواصلت مع السيد رئيس الحكومة في هذا الموضوع وبين لي كل التفاصيل حتى يكون واضح لديكم، نظام (الأسيكودا) هو بتوجيه من الحكومة الحالية يتم العمل به وفق كل المنافذ الموجودة على مستوى العراق كله وكل المحافظات، الإخوة في الإقليم كل الاجتماعات والحوارات والنقاشات واللجان هم موجودين، حسب كلام السيد رئيس الوزراء وهم موجودين بالتباحث وطرح وجهات النظر والأليات الفنية وكل التفاصيل وكل المحاضر الموجودة لدى الحكومة موقعة من قبل ممثلو الإقليم في هذا الموضوع للإسراع في انجاز هذا الموضوع، وكان من المؤمل ومن الحاصل يجب الشهر السادس عام ٢٠٢٥ نظام (الأسيكودا) يكون مطبق في كل المنافذ الحدودية، بطلب من حكومة الإقليم تم تأجيله (٦) اشهر الى (٢٠٢٦/١/١) هذا كلام السيد رئيس الوزراء قاله لي بكل التفاصيل، الان يعودوا الإخوان يذكروه في موضوع في ما يتعلق في موضوع تصدير النفط هذا غير مقبول وهذا مرفوض جملة وتفصيلا، علينا ان نتكلم بصراحة اليوم انا رئيس مجلس النواب، انا من محافظة الأنبار ولدي ثلاثة منافذ حدودية، والحاضرين من السادة السيدات من كل المحافظات، لا يجوز التعرفة الجمركية تكون من محافظة أو منفذ يختلف عن منفذ هذا غير صحيح، هذه الواردات التي تأتي نصفها (٥٠%) تكون واردات لإعانة تنمية الأقاليم الموجودة في المحافظة، ليس من المنطق عندما تصعد التعرفة الجمركية في المنافذ الموجودة ضمن (١٥) محافظة وتكون غير التعرفة الجمركية الموجودة في إقليم كردستان هذا غير صحيح، التاجر اليوم يسير على الأنسب له هو تاجر عقل تجاري، على سبيل المثال اذا كان في الإقليم قنينة الماء كمرورها دينار يذهب الى منفذ طربيل أو الشلامجة أو البصرة يجده (١٠) دينار اين يذهب يعود الى الذي جمركه (دينار) هذا الشيء غير مقبول، نحن كمجلس نواب نلزم الحكومة في تطبيق نظام (الأسيكودا) في جميع المنافذ الحدودية في كل المحافظات (١٥) ومحافظات الإقليم.

- النائب مثنى امين نادر حسين:-

نحن ندعوا في هذه الظروف العصيبة والصعبة والحرب الدائرة الى وحدة الكلمة وعدم التجاوز على الدستور أيضاً، نرحب في الإتفاق الذي حصل بين الحكومتين اعتقد ان مسألة تصدير النفط هي مسألة مهمة بالنسبة لكل العراقيين ولا يجب ان يكون هناك شروط مسبقة أو مساومات في هذا الإتجاه، نرحب ونشيد بموقفكم سيادة الرئيس والمجلس في التأكيد على ان رواتب موظفو اقليم كردستان لا يجب ان تكون ضمن المساومات والجدل السياسي أو العقاب الجماعي للشعب دون المساس بالسياسيين، وانه خط احمر وان لا يدفع الناس ضريبة السياسيين، جننا من مسافات طويلة ونحن على صوم من اجل انجاح هذه الجلسة لكب نعلن ان دعم اقتصاد العراق وموارده وخروجه من الضائقة المالية واجب دستوري وأخلاقي، الوزارة وشركة (سومو) هنا قضية اود الإنتباه لها نحن كنواب إقليم كردستان نسألکم بهذا الخصوص تعطون (٥٠) الف برميل نفط للإستهلاك المحلي لإقليم كردستان، لكن أسعار وقود (البانزين) ما يقارب (١٠٠٠) دينار للتر الواحد في إقليم كردستان أين تذهب هذه الموارد، الناس لا يجدون الا ثلاثة اضعاف سعر برميل النفط الأبيض في هذه المناطق يشتروها في مناطق كردستان وهم في امس الحاجة لها لانها مناطق باردة اين تذهب هذه الموارد؟

ما هو موقف الوزارة من المسألة في صرف هذه الأمور وانعكاسها على المواطن، الكهرباء لدينا عشرة اضعاف سعر الكهرباء لديكم، والغاز الذي يستخرج من كردستان هو غاز عراقي، بالتالي الحكومتين معاً مسؤولتان في هذه المسألة ونحن كنا سابقاً لا نستطيع ان نسأل حكومة الإقليم بأننا ليس البرلمان الذي صوت على حكومة الإقليم، لكن نحن صوتنا لكم انتم، الوزارات الاتحادية الآن مسؤولة (سومو) استلم نفط الإقليم والأن هو الذي يُعطي (٥٠) الف برميل، يجن ان تُعطونا توضيحات في هذه المسألة.

المسألة الأخيرة: تحدث بعض الإخوة في هذا المجلس ان رئيس وزراء الإقليم بمثابة محافظ وان الوزير بمثابة مدير عام هذا في الحقيقة تجاوز واضح على الدستور الديمقراطي الفيدرالي الذي حلفنا اليمين على ان نحفظه، مواد الدستور واضحة ان هناك صلاحيات حصرية للإقليم صلاحيات الإقليم فيها أو لها الأولوية على الصلاحيات الاتحادية، هناك صلاحيات حصرية للإتحادية تكون الأولوية فيها، بالتالي هناك الصلاحيات الحصرية وهناك الصلاحيات المشتركة في الصلاحيات الحصرية للإقليم الأولوية لقوانين وقرارات الإقليم وهذا منصوص عليه في الدستور وفي القضايا السيادية الحصرية للحكومة الاتحادية الأولوية فيها لقرارات الحكومة الاتحادية، ونحن اكدنا على موضوع النفط ملك للشعب

العراقي اينما وجد وقرارات الحكومة الاتحادية يجب ان تحترم في هذا الخصوص، لذلك ندعوا الى ان نحترم الدستور والمصطلحات الدستورية ونبتعد عن اثاره هذه المسائل التي تخلق المزيد من الفجوات والصراع بين الطرفين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أؤيد كلامك السيد النائب.

أطلب من جميع السيدات السادة اعضاء مجلس النواب احترام الدستور، وحتى في انتقاء العبارات والألفاظ تكون وفق الدستور هذا الكلام غير مسموح، السيد معالي الوزير أطلب من جنابك الإجتماع مع وزير الثروات الطبيعية (٥٠) الف برميل تعطوها الى المصافي من اجل الإستهلاك المحلي اين تذهب؟

لماذا مادة وقود (البانزين) في بغداد (٤٥٠) دينار اللتر ولماذا في الإقليم (١٢٠٠) دينار؟ هذا الموضوع ارجو ان تجدوا له حل حتى مواطن الإقليم يرى نفسه مواطن حاله حال مواطن بغداد، لا يجوز هذه الزيادات وإذا حكومة الإقليم غير قادرة على توفير المشتقات النفطية أرجو من وزارة النفط ان تكون ملزمة في تجهيز المحطات في الإقليم و (٥٠) برميل تُقطع عن حكومة الإقليم.

- النائب نايف مكيف شنان الشمري:-

أنا اعرف النفط هو نعمة للشعوب لكن اتمنى قبول صراحتي هو نعمة علينا في غرب نينوى بسبب وجود حقول نفط في (اصفية، واعوينه، والمحمودية، والقاهرة) لا زالت ستة قرى عربية لا يرجعون، وهذه القرى هي ليست تابعة الى إقليم كردستان هي تابعة الى ناحيتي ربيعة وزمار، هل يعلم السيد الوزير كم ينتج من هذه الحقول نفط ويصدر.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا والله أنا نيابةً عن الوزير اقول لك لا يوجد، لان وضوحها لنا ولماذا نخرجهم في الأسئلة.

- النائب نايف مكيف شنان الشمري:-

أنا كمواطن منزلي لا أستطيع العودة اليه، ارضي الزراعية لا تستطيع العودة لها بسبب وجود حقول النفط أن أين أذهب؟ تعلمون في هذه الأجواء الآن والأمطار وهم نازحين وبدون سقف يحميهم من المطر بسبب وجود حقول، هل يعلم الوزير بان يأتي نفط من سوريا ويمر.

- النائب حسين مؤنس فرج عبد الرضا:-

أولاً نعزيكم ونعزي كل الشرفاء والغيارى بارتقاء مجموعة ثلة طيبة من منتسبين الحشد الشعبي وأجهزتنا الامنية وفصائل المقاومة خلال هذه اليومين وكذلك ورود خبر استشهاد الدكتور علي لاريجاني ليضاف الى قافلة الشهداء الذين يقفون في محور الدفاع عن المستضعفين بوجه الاستبداد والاستهتار، قضية الاقليم والنفط حقيقةً في الموازنة السابقة موازنة (٢٢,٢٣,٢٤) تم ترتيب العلاقة بين المركز والاقليم وضعت على الطريق المستقيم لكن للأسف الاتفاقات السياسية والمجاملات شخت هذه الموازنة وذهبنا باتجاه تعديلات هي عبارة عن اتفاقات سياسية أخرجت أو افرغت الموازنة من محتواها الداخلي، أنا أقول الحل رغم وجود خلل فني واضح ورغم وجود تجاوز على الدستور واضح كون النفط هو ملك للشعب لكل الحل لا يمكن يحل بطريقة جزئية أو تجزئية أو ترقيعية بأن نحل مشكلة معينة دون غيرها، الحل يكون ببكج كامل، لدينا مشكلة مع الاقليم لنواجهها بصراحة، لدينا مشاكل المنافذ، لدينا مشاكل الوضع الأمني، وجود شركات اسرائيلية و وجود فصائل ومجاميع معارضة للوضع من ما يجعل العراق منطقة قلق، وكذلك لدينا مشاكل في موضوع النفط نفسه يعني، أقول الحل في هذا الموضوع لا يحل بطريقة تجزئية، المفروض أن تكون مصارحة وتكون رغبة حقيقية للحل وليس للتأزيم، الان المسار مسار تأزيمي، تم التصريح بإيقاف تصدير النفط وبعدها اعتبرت مكرمة السماح بتصدير هذا النفط، الأمور لا تحل في هذا الموضوع، الرجوع الى الدستور هو الفيصل، ننتظر ما تفضلتم فيه سيادة الرئيس في موضوع اقرار قانون النفط والغاز قريباً.

- النائب عبد الامير نجم عبدالله المياحي:-

نحن حتى الأزمة افتعلوها الاقليم حتى يحسون بالبصرة التي هي تعمل على تصدير الكمية الأكبر للعراق أو كل الكمية التي تصدر من قبل موانئ البصرة هي من البصرة والآن البصرة تعاني من شحة المياه، نحن نسأل السيد المعالي أن قصة البترو دولار من ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ الى حد الآن البصرة لم تسدد، تسلم الى وزارة المالية ولم تعطى الى محافظة البصرة أو البترو دولار أصلاً لا يصرف الى وزارة المالية استحقاق محافظة البصرة من البترو دولار، هذا الموضوع أتمنى تكون توجد عليه اجابة معالي الوزير، النقطة الثانية الاسراع بمد انبوب بصرة حديثة وأنا سؤالي لماذا من

البصرة لماذا ليس من المحافظات القريبة على حديثة يكون مد الانبوب للتصدير، سوف تقولون كمية التصدير هي من البصرة وبالتالي مدنا الانبوب من البصرة حتى تكون كميات البصرة التصديرية عن طريق حديثة وهذا نعود الى نفس النقطة أنه البصرة هي البقرة الحلوب للعراق وهي المظلومة الآن.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هو النفط أين؟

- النائب عبد الامير نجم عبدالله المياحي:-

بالبصرة، ليكون لها تمييز آخر في موازاتها وفي مشاريعها، لا يوجد فيها مدارس ولا يوجد فيها مستشفيات.

- النائب حسن وريوش محمد الاسدي:-

اشارة للمادة (١١١) من الدستور على أنه النفط والغاز هو ملك للشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات وما جاء بقرارات المحكمة الاتحادية رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٢ و (١١٠) لسنة ٢٠١٩ لتؤكد هذا المضمون أننا أذ نرفض هذه الاشتراطات التي اشترطتها وزارة الثروات الطبيعية في حكومة اقليم كردستان في بيانها تؤكد على ضرورة الاسراع باستئناف تصدير النفط وفقاً للدستور والقوانين النافذة وأن شاء الله هذه الدورة سوف تطبق هذه القوانين بشكل عادل ويمضي هذا الموضوع، كما ندعوا القوى السياسية ولا سيما في اقليم كردستان الى تقديم المصلحة العامة والابتعاد عن المناكفات والتشنجات في هذه المرحلة الاستثنائية والخطيرة حفاظاً على مصلحة البلاد، كما نؤكد على قيام وزارة النفط الاتحادية بوضع خطة استراتيجية لتعدد منافذ تصدير النفط ونرى بأن هنالك تقصيراً خلال الفترة الماضية لعدم المضي بإعداد خطة استراتيجية لتعدد تصدير منافذ النفط وهذا واضح من خلال كلام الاخوة في وزارة النفط، كأنما اليوم التفتنا بعد ما حصلت المشكلة من أين نصدر وكم برمىل ممكن أنه يخرج عن طريق سوريا أو عن طريق الاردن، نشدد على ضرورة أنه تكون هنالك خطة استراتيجية واضحة لوزارة النفط يعني على الاقل في الحكومة القادمة لمعالجة مثل هذه الاشكالية.

- النائب علي حاتم جبر المكصوسي:-

الحقيقة أنا استمعت الى مداخلات الأخوة النواب بصدد موضوع معين في العلاقة بين الاقليم والمركز التي هي قضية النفط الآن، لكن السؤال ما هي طبيعة العلاقة أنا أعتقد نحن نحتاج أنا دائماً في مداخلاتي يجب أن ننتهي الى حلول، يعني أنا الآن اسمع من مداخلات الاخوة النواب انه أحدهم راضي على اقليم كردستان في تصرفاته والآخر ناظم على هذه العلاقة وبالتالي ما هي طبيعة العلاقة بين الاقليم والمركز، هل هي مبنية على عامل القوة أنا أقوى منك او أنت أقوى مني، يعني الآن اختلفنا على النفط، ماذا نعمل سيادة الرئيس، نأخذ جيشنا ونذهب نهجم على كردستان، أو اذا هم في لحظة معينة لديهم القوة يجلبون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب الحل الأساسي هو تشريع قانون النفط والغاز غيره لا يمكن.

- النائب علي حاتم جبر خلف المكصوسي:-

ولذلك أنا استفيد من هذه القضية يمكن اضم صوتي الى احد الاخوة النواب لا نقف على يمكن الذي تحدثت عن البكج في حل المشاكل، لا نقف عند حدود قضية النفط والغاز لنأخذ القضية بشكلها العام، طبيعة العلاقة بين الاقليم والمركز يجب أن تنظم وفق الدستور، أنا أدعوا الى تشكيل لجنة الآن من مجلس النواب ولو هذه اللجنة تكون مؤقتة لتنظيم العلاقة بين المركز والاقليم وهذا التنظيم وفق الدستور، ممكن تنظيم هذه العلاقة يكون وفق الدستور وبشروط جزائية، يعني أنا لا أملك وسيلة الآن رئيس مجلس نواب يفرض ارادته على الاقليم، بأي طريقة، بطريقة القوى، لا، كل الدول التي تحترم نفسها سواء لديها أقاليم أو غير أقاليم تضبط العلاقة بينها وبين أقاليمها اذا كانت أو محافظات وفق قانون، لكنه في آن واحد هذا القانون يجب أن ينفذ، ما هي طريقة التنفيذ، ولذلك أنا أدعوا الى تشكيل لجنة ولو تكون هذه مؤقتة، الى تنظيم العلاقة بكل، يعني ليس فقط في النفط والغاز، بكل، يعني منافذ حدودية، طبيعة العلاق العامة، مشروطة هذه العلاقة بشروط جزائية حاكمة، هذه الشروط الجزائية وفق القانون، ممكن أنه تفرض على الاقليم أو حتى على المركز، أين الخل، اذا جنابكم تجد أنه هذه الفكرة صالحة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

قدم سيادتكم مقترح مكتوب وأن شاء الله سوف تدرسه الرئاسة.

- النائب أرشد رشاد فتح الله الصالحي:-

سيادة الرئيس الدستور جميعنا نتحدث به، نتحدث جميعاً عن الدستور وتطبيقاته لكن أبدأها من كادر الوزارة، معالي الوزير والحكومات السابقة موزع ما بين الاطراف القومية، وكيل الوزارة لشؤون الغاز كردي، مدير عام نفط الشمال عربي، ما هو الضير اذا جلس في هذه المنصة كفوء كفاءة هندسية وإدارية تركمانية، مع العلم شركة نفط الشمال فيها كفاءات من القوميات جميعاً، نتمنى أن تكون أحد من الاخوان مستقبلاً موجودين أمام مجلس النواب هذا أولاً، ثانياً أنا أدعوا الجميع أن يستبعد كركوك من الخلافات السياسية، الخلاف السياسي على كركوك جعل اعطى الفرصة الى البرتيش بتروليوم أن ينسحب من كركوك حتى وأن كان بشكل مؤقت في حين أن الوزارة مضى عليها سنوات تصر على البي بي بي حتى تأتي تستثمر في كركوك هذا ثانياً، ثلاثة أنا أشاهد الاخوان يحاسبون الوزارة على أنه قضم شركة نفط الشمال، قضم شركة نفط الشمال حصلت من كتلك السياسية، كتلك السياسية هي التي تنازلت عن الحقول في عام ٢٠٠٦، الجانب الفني هم المسؤولين عنه نحن نحاسب الوزارة على الامور الفنية، لكن الامور السياسية لا، كتلك السياسية، وأخيراً أقول اذا أستمر شركة نفط الشمال تدار في هذه الطريقة أنا أعلن كنائب عن محافظة كركوك حالنا حال البصرة ننفصل من شركة نفط الشمال ونؤسس شركة نفط كركوك بحدودها الادارية الحالية لأننا تعبنا من عدم وجود استثمار صحيح لشركة نفط الشمال.

- النائب عامر عبد الجبار اسماعيل:-

سيادة الرئيس أتحفظ على ذكر مداخلتي احتجاجاً على الاسلوب المعتمد في طرح المداخلات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ماذا يعني جنابكم الاسلوب المتخذ، أنت رئيس كتلة واعطينا لكم حالكم حال رؤساء الكتل، ماذا يعني؟

- النائب عامر عبد الجبار:-

سيادة الرئيس أنا قمت بزيارتكم في مكتبكم وقلت لكم أنا مدير عام قبل (٢٠) عام في النفط والمفروض أنا أجلس عند زملائي هنالك، وقلت لكم لدي حلول، ونحن لدينا مشكلة كبيرة يواجه فيها البلد ونرغب أن نساعد الحكومة بطرح الحلول، وأعطيت ساعتين يتحدثون فيها السادة الضيوف، يعني حتى الوفد الضيوف كان المفروض يخصص مدير عام سومو ومدير عام الخطوط والانايب، مدير عام الخطوط والانايب غير موجود وهو هذه صلب المشكلة ونحن الآن نعطي وقت دقيقة و دقيقة ونصف، نحن لدينا مشكلة كبرى نرغب أن نحل مشكلة بلد بعد شهر لا توجد رواتب، نرغب أن نفق مع الحكومة لمساعدتها بحلول، أنا عملت وزرت أكثر من ميناء نفطي بالعالم، حاصل على درجة خبير نفطي قبل ٢٠ سنة، هل من المعقول أنت تستهين فيه ولا تقبلون تستمعون مني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ماذا يعني نستهين فيك، أولاً سيادة النائب عندما لا تطلب مداخله لا توجد لكم مداخله، نحن بالنسبة لنا لدينا رؤساء كتل سياسية، مجلس النواب هو مجلس سياسي، أبدأ برؤساء الكتل وهذا عرف متعارف عليه منذ ٢٠٠٤ الى اليوم وبعدها نبدأ بمداخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب، أنت آخر رئيس كتلة أعطينا لك مداخله، فأرجوا أن هذا الكلام ليس. هذه المداخله تشطب.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

بدايةً أشكر الرئيس والسيد النائب الأول لأنه الحقيقة قالوا كل ما في قلوبنا، المنطق يقول عند الأزمات المفروض نتناسى الخلافات هذا الذي كنا نفترضه الحقيقة أنا أول ما سمعت رفض حكومة اقليم كردستان وهي حكومة منتهية الصلاحية رفضها للتصدير عبر كردستان قلت يمكن هذه كذبة نيسان مبكرة جاءت، يعني من غير المنطقي اقليم تابع للدولة وانبوب تم انشاءه في الدولة من دون علم الدولة ومن دون موافقة الدولة وربط بأنبوب تابع للدولة، و يأتي الاقليم الذي هو جزء من الدولة يرفض أن يترك الدولة تصدر، والدولة بين قوسين (وزارة النفط) عندما علمت أنه هو منشئ أنبوب ويصدر فيه لم تتخذ اجراءات، يعني اخواني حقيقة أنا أشكر هذه الجلسة التي جعلتنا نسمع الكثير من المعلومات، يعني ما دار في هذه الجلسة هو يكفي أن يكون خطة عمل للجنة النفط والطاقة لأربع سنوات وتأتينا بتقارير دورية عن ما تم أنجازه، يعني أنا أحترم وزارة النفط وأحترم جهد السادة ودورهم الكبير، هذه الوزارة العظيمة يجب أن لا تتحول فقط لوزارة كابونات، أخواني يعني أنا أقدر جهدكم ودوركم لكن المعلومة، (١٢) سنة الانبوب لم يصلح بحجة لا توجد أموال، يعني لماذا توجد منافع اجتماعية تصرف هنا وهناك وهي عبارة عن ملايين وربما أحياناً تصل مليارات على مدى السنوات ليس في سنة واحدة، انبوب (١٢) سنة لم يتصلح و تأتون يتحدثون الآن أثناء الازمة نحن، أخوان والله هذا غير

مقبول، أنا أقدر جهودكم أتمنى متابعة الإجراءات قانونياً، يوجد فوات منفعة للدولة، أنت ذهبت حاكمية تركيا وريحت عليها مليار دولار والجزء الذي هو عصاك جزء منك من الدولة لم تذهب تحاكمه، ولم تصدر قرارات تعويض لك، يوجد فوات منفعة هذا الانبوب الذي هو عمله لو كان يوجد تصدير من خلاله لنا وللدولة، ألا تأتي لنا منه مليارات، هذه جميعها المفروض يحكم فيها ويعوض وتستقطع من موازنة الاقليم، نحن لا نستمر فقط أخواننا في الاقليم يكون مظلومين ونحن ضربناهم وقمعناهم وظلمناهم، لكن نحن مأخوذة حقوقنا جميعها ونحن لا نعلم، حقولنا محتلة أخوان اليوم يقولون يوجد (٧) او (٨) حقول محتلة ونحن لا نعلم وهذه الحقول محتلة ويصدر منها، أنتم قلتم ليس أنا، بالتالي لا أعلم ثلاثين أو خمسين أنتم قلتم لا أعلم، توجد حقول مسيطر عليها من الاقليم وتستثمر ونحن غير مستقانون منها، يوجد انبوب أنشئ وربط بالأنبوب التابع للحكومة وبأموال العراقيين هذا الانبوب أنشئ وأيضاً يؤذينا، بالتالي اتمنى توجد اجراءات قانونية تتخذ.

- النائب عبد الرحيم جاسم محمد مطلق الشمري:-

هذه ليست المرة الاولى التي يتم ابتزاز الحكومة الاتحادية من قبل حكومة الاقليم ولا أعتقد أنها سوف تكون الاخيرة، ولكن في هذه المرة زاد الابتزاز عن حده، وذلك بمنع صادرات النفط هذه الخطوة أكثر جرأة وخصوصاً بما يمر فيه العراق والواقع الدولي من أزمة كبيرة، أن هذه الخطوات طالت لقمة العيش للمواطنين وأساسيات حياته، أن السبب الذي جعلهم يتجرؤون على هذا الاستهداف هو التنازلات السابقة التي عبرت دون أي محاسبة، المسؤولية لا تقع عليهم وحدهم إنما تشترك بها كتل ومسؤولين على مرور (٢٠) سنة من التفریط بحقوق العراق بلداً وشعباً وسيادة، أما وانهم اختاروا هذا التوقيت للتجاوز على مصالح شعبنا ومصادقية ممثليهم، فيجب علينا كممثلين للشعب أن يكون لنا موقف وطني، أولاً تكلم مع الوكيل فقال بأنه لا نستطيع ان نصل الى الحقول، أنا أقترح حتى تكون مقترحات واقعية، أقترح بأن تكون قوة اتحادية تسيطر على منافذ النفط وحقول النفط في هذه المكنات حتى تستطيع وزارة النفط تؤدي دورها الحقيقي في تصدير النفط وعمليات استخراجها، اذا رفضت سلطة الاقليم تطبيق نظام الإسكودا الذي ذكره في التطبيق فعلى الحكومة أن تنشئ منافذ في المناطق المحاذية لها في نينوى و ديالى و كركوك وتطبق نظام الإسكودا بكامل واقعه، ايضاً هنالك مناطق يعتبرونها مناطق متنازع عليها، استعادة هذه المناطق التي تسيطر عليها البيشمركة وهجرت أهلها منذ (١١) عام ويكون لهم تعويض من حصة الاقليم في ال (١٧%) من حصة الاقليم يكون لهم، اخوان هنالك في الاقليم توجد يعني وكأنا في غير دولة، إقامة للمحافظات، يعني ان تذهب من أي محافظة من محافظات العراق الى الاقليم تعمل عليك إقامة، فيفترض ان يكون قرار من مجلس النواب يلزم الحكومة بأن ترفض هذه الإقامة أو يكون لممثلين الاقليم أو جهات الاقليم إقامة في المحافظات كما يعاملوننا.

- النائب عزيز ناصر عزال الشمري:-

سيادة الرئيس قبل تقريباً شهر من الآن تداخلت بمدخله وتحدثت عن قضية المنافذ الحدودية، اليوم سوف أتحدث عن الآبار النفطية وأرجع وأقول السيد القائد العام للقوات المسلحة أين من هذه الآبار، وأدعوا رئاسة مجلس النواب أمام الشعب العراقي أنه رئيس الوزراء القادم يتعهد لنا أنه هذه الحقول تكون تحت سلطة وزارة النفط الاتحادية هذه أولاً، ثانياً اذا استمرت الحرب اذا أيران كانت قادرة على استمرار الحرب لأشهر، طبعاً رواتبنا والتزاماتنا نستطيع أن نتحمل أكثر من شهرين، اذا لم نستطيع أن نتحمل أكثر من شهرين، اذا تمكنت وزارة النفط المحترمة من تصدير النفط بهذه الكمية وكان أنه الوارد الشهري لها تقريباً (٥٠٠) مليون دولار، يعني في العام (٦) مليار دولار، نحن أين ذاهبين؟ أخوان، والرؤية واضحة، الحرب الايرانية الامريكية الصهيونية من الواضح أنها طويلة الامد، تشاهدون الوضع هذا في حال إذا لم يستقر الوضع أنه الحرب و انتقلت الى داخل الحدود العراقية لأن تشاهدون نحن قبل قليل مسيرات موجودة قريبة على مجلس النواب وايضاً بأطراف المنطقة الخضراء وكل هذه التفاصيل.

ايضاً يوجد موضوع مهم سيادة الرئيس أنا أدعوا رئاسة البرلمان وهذه تحسب لك تاريخياً والسيد رئيس المجلس ونائبه، لماذا لا يتم توظيف رواتب موظفين اقليم كردستان أهلنا ومواطنينا وتاج رأسنا وأنا المتحدث أعني ما أقول، حتى يستلمون رواتبهم حال الموظف الموجود في البصرة وفي الانبار، ندعوا حكومة اقليم كردستان لتزويد وزارة المالية العراقية بتوظيف رواتب موظفين الاقليم حتى الموظفون يستلمون رواتبهم حتى لا أحد يأتي يقايض على قضية الرواتب بتشكيل الحكومة وما شابه.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا المقترح الخاص بجنابك نحن في رئاسة مجلس النواب مقترحيه وسوف يتم ادخال هذا المقترح في موازنة عام ٢٠٢٦.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

توجد نظرة مشوهة تماماً للنظام الاتحادي الفيدرالي، سيادة الرئيس النظام الاتحادي يعني توجد سلطة مركزية و توجد أقاليم ومحافظات، هذه نصوص دستورية واضحة، الذي نشاهده اليوم الآن الذي سمعته من السيد الوزير و كادر وزارة النفط أنه هنالك تعامل دولة لدولة وليس أقليم لدولة،

من غير الممكن هذا، يعني نحن من ٢٠٠٦ و ٢٠٠٥ الى الآن كإنما مختصرين المشكلة بين المركز والاقليم أنه رواتب الاقليم لم تعد تصل، سيادة الرئيس الموضوع أكبر عندما الحكومة الاتحادية على لسان نائب رئيس الوزراء و وزير النفط ينكر بصريح العبارة أنه أنا لا أستطيع أن أصل لحقول النفط التابعة لي للحكومة المركزية وتصدير النفط مستمر من (١٥-٢٠) سنة يعني خارج العراق والحكومة لا تستلم ايراد وثم تأتي كل موازنة وفي مجلس الوزراء وفي مجلس النواب كيف نصرف رواتب الاقليم، بينما تاركين جوهر المشكلة، جوهر المشكلة أنه الدستور نص على صلاحيات حصرية للحكومة الاتحادية لا يجوز التناول عليها، وإلا البلد يتفكك سيادة الرئيس، بلد لا يبقى شيء أسمه العراق، نحن بعد من هنا الى (١٠) سنوات، لماذا مثلاً الناصرية والبصرة والعمارة والكويت كذلك يعني ملتزمة حرفياً بالدستور، اليوم أسأل وزارة النفط هل هنالك لتر واحد من النفط المصدر يذهب الى غير خزانة الدولة، هل هنالك موظف حكومي أو جهة سياسية أو غير سياسية في البصرة أو في العمارة أو في الناصرية وفي واسط، هذه الدول المنتجة هنالك جهة مخولة بالتصدير دون علم الحكومة المركزية مع أنه نحن لدينا نقص خدمات لدينا مشاكل، لدينا أمور كثيرة، لدينا فقر، لدينا أمراض، لدينا تشوه في كل شيء، سيادة الرئيس الموضوع أكبر من هذا، أرجوا هذه الدورة أن نضع حد لهذا الشيء الذي اسمه خلاف بين الحكومة والمركز.

سيادة الرئيس أسئل الوزارة كذلك، السيد الوزير ذكر أمس أنه غداً يستأنف النفط في انبوب نفط خارج الاقليم وخلال اسبوع يستمر التصدير، سيادة الوزير أين كنتم، يعني اذا خلال اسبوع لماذا لم تتحسبوا لهذه الظروف الآن والمفروض هذا الانبوب جاهز ومتحسبين لهذه الظروف.

- النائبة علا حسين حاتم التميمي:-

اليوم كانت الجلسة جداً ممتازة بإدارتها، الاسئلة جوهرية مقتضبة وهذا الشيء أتمنى أن نتبعه في الجلسات القادمة، أنه تبدؤون في هيئة الرئاسة بالأسئلة ونحن كل شخص دقيقة ونصف جداً كافية، لكن الذي أتمناه أنه نحن السيدات يجب أن تكون لنا الاولوية، غير معقول الآن ساعة الثانية ونحن جالسين ننتظر والرجال ورؤساء الكتل هم الذين يتدخلون، ثاني شيء الذي أتمناه مع احترامي لرؤساء الكتل من غير المعقول نحن في كل جلسة ابداء أولاً رؤساء الكتل بعد هذا نحن الاعضاء لأنه يضيع الوقت فأتمنى قليلاً لا يبخسون حقنا في المداخلات، نحن دولة ريعية، نظامنا ريعي معتمدون على النفط لكن المؤسف أنه نحن المفروض في هكذا وقت وفي هكذا أزمات، نحن يجب أن تكون لدينا خطة بديلة، بدائل، من غير المعقول نحن يتوقف التصدير ونبقى جالسين ولا نتكلم، هذا الشيء غير صحيح، الشيء الثاني قبل لا أطرح الاسئلة عتبي على الكادر المتقدم وأولهم وكيل التوزيع، أنا من لدي أسئلة فنية وأرغب أخذ معلومات، أنا لا أستم بالبرنامج البيروقراطي يجب كتابنا وكتابكم ويجب استضافة ، اسبوع كامل أتصل على مكتبه، لا يوجد أحد يجيب، ٢٤ ساعة هو خارج الوزارة، الشيء الثاني أتصل عليه لا يجيب، يقرأ الرسائل، أين احترام السياقات الادارية، نحن دورنا رقابي وتشريعي، فأحسن ما أنا استمر بكتابنا وكتابكم، من المفروض مباشرةً يجيب على أي معلومة فنية، اذا هو يريد النظام البيروقراطي فله ذلك، كل اسبوع استضافة ونسأله جميعنا هنا، قبل طرح الاسئلة أرغب أن أوجه رسالة الى أخواننا الكرد.

-السيد رئيس مجلس النواب:-

قبل أن تكملين، السيد معالي الوزير للأمانة تعاملنا معه في الدورة السابقة في كل تفاصيلها وخصوصاً لجنة النفط، كانوا متعاونين الأخ معالي الوزير والاخوة السادة الوكلاء، السيد معالي الوزير نقدر حجم الضغط عليكم ونقدر المسؤولية ونقدر حجم البريد الذي يصل اليكم، أطلب من جنابكم توجيه السادة الوكلاء والمدراء العامين بالتعامل مع السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب بمهنية لأن الاخوان الموجودين السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب، لديه سؤال أو لديه استفسار، أرجوا أن يكون التعامل واضح بشكل واضح وفق القوانين المعمولة والدستور.

- النائبة علا حسين حاتم التميمي:-

قبل أن أطرح الاسئلة، أحب أن أوجه رسالة الى أخوتنا الكرد نحن شركاء بالوطن لسنا أعداء، لا نقبل سياسة الدولة داخل الدولة، الخطاب يجب أن يكون كأنما دولة واحدة ليست وزارة، هذا الامر لم يعد مقبول، حتى اليوم كان الخطاب بموافقتهم بالتصدير للأسف كلمات ومفردات استعلاء، هذا الأمر مرفوض، الذي نتمناه أنه نعدي الأزمة على خير، الازمات تنتهي لكن المواقف لا تنتسى، طرحي بالأسئلة أول شيء الى وزير النفط، سيادة الوزير شكراً لحضورك اليوم وأكد نحن نؤيد كلامك سيادة الرئيس أنه هو جداً متعاون لكن الكادر المتقدم غير متعاون، نحن لدينا تقريباً بلغت النفقات الاستثمارية لوزارة النفط أكثر من (٣٧) ترليون و (٣٩) مليار دينار، لماذا لم نستخدم هذه الأموال لإعادة تأهيل خط كركوك/ بانياس، خط كركوك/ جيهان، وخط مهم جداً الذي هو البصرة والعقبة، وكذلك الأنبوب العراقي السعودي، هذا سؤالي للوزير، سؤالي إلى وكيل التوزيع قبل الانتخابات أعلنت وزارة النفط أن العراق حقق الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية لكن الإحصائيات أنه العراق استورد (٢,١٧,٤٤٨) طن من المشتقات النفطية خلال عام ٢٠٢٥، يتناقض هذا الرقم مع إعلانهم أنه نحن لدينا اكتفاء ذاتي، الذي أرغب أن أسأله كم تبلغ الحاجة

اليومية الفعلية للعراق من البنزين وزيت الكاز، وما هي خطتكم لاستمرارية توفير المشتقات النفطية و بالأخص غاز (L B G) الذي هو غاز المطبخ، علماً أن هنالك معلومات تشير أن الكميات المنتجة أصبحت محدودة ومن الممكن ان تكون هنالك أزمة في المستقبل، سؤالي لمدير عام شركة سومو، هل يوجد جدوى اقتصادية من الذهاب بنقل المنتج اذا كان خام او اسود عبر سوريا عن طريق الصهاريج وهل الشركات مؤهلة لنقل وشراء، وما هي الكميات المقدرة للتصدير.

وخارج الموضوع الذي أتمناه إعادة النظر بملكات أهم مفصل في وزارة النفط شركة سومو، شركة سومو كانت قبل، ماجستير، دكتوراه، اختبارات، لغة، حالياً نحن نشاهد مع احترامي للشهادات لكن من غير المعقول أنا في سومو يأتي لي، ليس مهندس نفط، ولا اختصاص مالية، ولا اختصاص قانونية، خريج تربية، معلم، أدا، فلا يوجد اي وصف.

-السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا كتاب رسمي، نحن ارسلناه من اللجنة الى السيد مدير عام سومو وهذا ملتزم فيه.
السيد معالي الوزير والاخوة الكادر المتقدم، اسئلة السادة النواب واستفساراتهم ترسل الى مجلس النواب تحريري.

- النائب يوسف بغير علوان الكلاي:-

حقيقة لدينا مفصلين سريعة، المفصل الأول هو علاقتنا بالإقليم نفطياً ومالياً وجميع هذه التفاصيل وأتعبج أنه المواطنين مستغربة لردة فعل الاقليم التي هي متوقعة طبيعية، يعني نحن مضى علينا (٧ أو ٨) سنوات هو هذا الإقليم لم يتجدد شيء، عندما بدانا نمد البساط الأحمر لرئيس وزراء الاقليم وهو واقعاً بدرجة وزير، عندما يتم جلوسه نداءً لند مع رئيس وزراء الحكومة الاتحادية، عندما قبلنا أن نتصرف مع الحكومة في الاقليم كحكومة ندية كأنما دولة تزور دولة فتتصور هذا أو أكثر، السيد معالي وزير النفط السابق والأسبق تكلم أكثر من هذا في موازنة ٢٠١٩ و موازنة ٢٠٢١، هنالك التزامات كانت على وزارة النفط منعت كوادير وزارة النفط ومنعت كوادير ديوان الرقابة المالية من الدخول الى الاقليم، لماذا نستجد في هذا الموضوع، لكن الموضوع بصراحة كان أرغب أن أعطيه صفة عندما نحن نكون في حرب والمفترض أنه نكون متكاتفين وإذا يخرج، للأمانة سيادة الرئيس نحن هذا الموضوع معالجه بعيداً عن الدستور و قانون الموازنة، المادة (١١) و (١٢) أدعوا زملائي وزميلاتي الى مراجعة المادة (١١) ومادة (١٢) من قانون الموازنة، علاقتنا مع الاقليم تعبنا عليها (٦) أشهر وأدخلناها في الموازنة الثلاثية، آلية التصدير، آلية التوزيع، الأموال، كل التفاصيل، رواتب الموظفين، الاهتمام برواتب الموظفين في الاقليم، إلا أنه للأسف أقولها وأتحمل مسؤوليتها، تحالف ادارة الدولة الذي عقد في الدورة السابقة هو من أنهى قانون الموازنة وأعطيت حقوق للإقليم خارج القانون وخارج الدستور واستمرت حكومة الاقليم ما بين قوسين (المدللة) وصلت الى أن تتمرد في وقت الحرب، في الوقت الذي يجب أن نتكاتف فيه، لذلك سيادة الرئيس ولها ليس بمحمل أن أشخص إشكاليات وزارة النفط وتقصير وزارة النفط، لدينا عليهم ملاحظات كثيرة ليست في محلها الان، كان من المفترض أن يكون الاداء أكبر وأهم، للأسف الشديد هنالك لدينا ملاحظات ليست في محلها، محلنا أنه الاقليم لم يقبل أن يصدر، أعطى قرار وأصبح هو الممنون، مفردات في الحقيقة مفردات توجع ومن المفترض نرد عليها سيادة الرئيس، كلام حضرتك أنه من اليوم المخاطبات يجب أن كل شخص يعرف حجمه، إقليم إقليمي واقليم ومحافظة، لماذا نحن لا نستقبل المحافظ ونجلسه جنب رئيس الوزراء، لماذا عندما يأتي رئيس وزراء الاقليم نجلسه إلا جنب رئيس الوزراء و يوضع علم والى آخره، هذه عملية التفضيم والنفخ بأقاليم هي اقاليم حدودية وداخل البلد الواحد، ونفس الموضوع هو موضوع المنافذ الحدودية هي سيادية، لا أنا الذين يدخلون في الاقليم فيزه غير شكل و وضعهم غير شكل وعندما ندخل من هنا من محافظاتنا يجب أن أخذ ورقة، أعتقد ما بعد الحرب التي تحصل في المنطقة ليست كما قبلها يجب أن ينظم الوضع داخل البلد بشكل صحيح سيادة الرئيس و منطلق من هنا سيادة الرئيس من بيت الشعب ومجلس النواب نصوت على امور تحسم هذا الموضوع.

اعزى نفسي والاحرار، اعزى نفسي وكل العالم والاحرار بشبابنا التي تقطع يوماً من أبناء الحشد الشعبي، أمس أحد أبناء مدينتي بلا رأس وغيرها من كل أبناء المناطق يستهدف الحشد الشعبي ونحن لا زلنا نقول نحن على الحياد ونحن غير محاربين، لا وزارة الخارجية اتخذت، سوف يقولون لا يوجد لدينا سلاح، نعم، لا وزارة الخارجية اتخذت اجراء بتقديم شكوى الى مجلس الأمن ولا الطائرات التي عملت انزال خلال يومين بالتاجي وحبست منتسبين وضباط الدفاع الجوي وشغلت وأطفت الدفاعات الجوية بمزاجها، ولا كإنما نحن دولة ولا كإنما يوجد أي شيء، أولادنا تقتل نحن نرغب بصراحة سيادة الرئيس كمن مجلس النواب ومن الحكومة يا أما تكون قادرة على الدفاع عن أولادنا، يا أما نقول لا أستطيع، في هذه الساعة نحن نعود الى ال ٢٠١٤ نتوكل ونقول يا علي ونعود إلى مرجعيتنا ونأخذ منها الترخيص ونتوكل على الله سبحانه وتعالى، وأني لأرى في الموت إلا سعادة والحياة مع الظالمين إلا براء منها، ثانياً أقولها وبفخر اليوم الشيعة يقدمون ملحمة حقيقية نيابة عن الإسلام، نيابة عن العرب، اليوم كل العرب من نحن صغار، تحرير فلسطين، اليوم هي المعركة المفصلية الأساسية الحقيقية لتحرير فلسطين ولا دولة رفعت يدها معنا، لو دولة واحدة

من الدول العربية أو الإسلامية ساعدتنا، والله لم يبق الصهاينة ثلاث أو أربع أيام، لذلك نقولها بفخر نرف على لاريجاني ونرف المرجع الأعلى ونرف الشهداء، شهيد مع شهيد بعد شهيد ولكن يشهد الله سبحانه وتعالى سنبقى في هذا الفخر، هنيئاً لنا وحقيقةً عتبنا على الإسلام وعتبنا على العرب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أولاً العراقيين ليس الأخوة الشيعة فقط، العراقيين هم دائماً يدافعون عن القضية الفلسطينية ويعتبرونها أساسيات لديهم، سابقاً أرسلوا جيوش عراقية واستشهدوا في الجولان وغيرها، ونبقى ندافع عن فلسطين ونعتبر إسرائيل الكيان الصهيوني الغاصب، هذا الموضوع لا يختلفون فيه أثنين بكل التوجهات سواء مدني أو إسلامي.

- النائب جواد رحيم قاسم الساعدي:-

أنا بالبداية بودي أن أشير إلى موضوع المداخلات السيد الرئيس أولاً نحن مداخلتي إنه نعيش ضمن أزمة والأزمة واضحة والكل يعرف بها وتحدثوا والأخوة الذي سبقونا وانتم على بينه وجزاك الله خير على مداخلتكم اليوم وعلى إدارتك لهذه الجلسة عتبنا بالبداية على الأخوة الأكراد يفترض أنه مع شكرنا للأخوة الكتل الذي حضروا قسمهم حضروا شكرنا وتقديرنا لهم لكن الأخوة الذي لم يحضروا يفترض أن اليوم يجون يحضرون حتى نستمع من عندهم نحن اليوم كأن نتعامل دولة مع دولة ثانية لو كان هذه الشروط التي وضعت من قبل سوريا لا ألقينا اللوم على الجولاني أو من قبل تركيا لا ألقينا اللوم على آخر مجاورة لألقينا باللوم والتصريحات الإعلامية والبيانات الصحفية والاستكارات والشجب ممكن صار على قدم وساق لكن من داخل العراق ودولة بطن دولة يجب أن تعالج هذا الموضوع لا بد أن يعالج والمعالجة مثل ما ذكره الأخوة يجب أن تكون هنا في يعني في داخل قبة البرلمان وثانياً أن الموضوع هذا يفتح المجال أمام الآخرين أنا أتحدث اليوم باسم العمارة ابن العمارة تصدر (٧٥٠) ألف برمي يومياً وإلى حد الآن ما مستلم مستحقاتها في قانون الموازنة الذي هو عن كل برميل تأخذ ثلاثة دولار هي يعني مخصصات البتر الدولار لحد الآن ما مستلمته وكأنه متروكة حتى عتب للأخوة الذين تحدثه وكأنه الإقليم مع البصرة ناسين الناصرية والعمارة والنجف وكربلاء الذي أيضاً هي هم تنتج وبعض المحافظات الأخرى وواسط وحتى بابل فلا نتحدث فقط بالوضع كل محتاج طبعاً الكل هي لها حقوق ومستحقات ثالثاً نظام اسكوتا اذا ما اطبق أنا عندي مقترح واقترحت سابقاً حتى على رئيس هيئة المنافذ انه اذا ما وفقوا لأخوة الكرد على تطبيق هذا النظام لا بد أن نحسب المنافذ (٦) التي عندهم على حجم واردات اقرب من منفذ عندهم وتستقطع من موازنتهم وهي يجب أن يثبت في قانون الموازنة وإلا اذا بهذه الطريقة ما ممكن انه تمضي مثل ما مضت بالسابق.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سوف يتم تطبيق هذا القانون حسب ما تهتمت من الحكومة.

- النائبة شهد احمد خليل الحمداني:-

أقف اليوم أمامكم بصفتي نائب عن محافظة نينوى ناقل هموم أهلها ومدافع عن حقوق الدستورية لاطرح قضية بالغت الأهمية تتعلق باستغلال الأراضي النفطية الواقعة ضمن حدود المحافظة من قبل إقليم كردستان السيدات والسادة أن دستور العراق أكد بشكل واضح على وحدة أراضي العراق أن الثروات الطبيعية هي ملك لجميع أبناء الشعب العراقي وتدار من قبل الحكومة الاتحادية بما يحقق العدالة في التوزيع كما أن هناك محددات معروفة ومعتمدة لحدود إقليم كردستان والتي جرى التوافق عليها تاريخياً عند خط عرض (٣٦) بأشراف الأمم المتحدة عام ١٩٩١ وهي ما يعني أن أي تجاوز على المناطق الواقعة خارج هذا الحد يعد مخالفة صريحة للأطر القانونية والإدارية أنما نشهده اليوم من استغلال لبعض الحقول النفطية والأراضي الواقعة ضمن الحدود الإدارية لمحافظة نينوى وخارج خط عرض (٣٦) يمثل تجاوزاً واضحاً على صلاحيات الحكومة الاتحادية وحقوق أبناء المحافظة وهذا الأمر لا يمكن السكوت عنه خاصة وأن نينوى ما زالت تعاني من نقص في الخدمات والبنى التحتية رغم ما تمتلكهم من موارد مثل الحقول خور ماتي التابعة لقضاء مخمور التابع أدارياً لمحافظة نينوى لا نعلم أين تذهب وارداته نطالب بما يلي الحكومة الاتحادية بتحديد واضح وحازم للحدود الإدارية ومنع أي تجاوز عليها إيقاف أي عملية استثمار أو تصدير النفط من المناطق المتنازع عليها خارج الأطر القانونية ثالثاً تشكيل لجنة نيابية وحكومية مشتركة للتحقيق في هذه التجاوزات وضع حلول عاجلة لضمان الحقوق محافظة نينوى في مواردها الطبيعي بما يسهم في عادة أعمارها وتحسين واقعها الخدمي السيدات والسادة النواب أن الحفاظ على وحدة العراق لا يكون بالإشعارات بل بتطبيق القانون والعدالة وإن الدفاع عن حقوق المحافظات هو دفاع عن الدولة نفسها.

- النائب محمد حسين محمد الموسوي:-

الرسالة الأولى نوجه لأخوة كنا وما زلنا نسميهم الأخوة في الإقليم كردستان هم إخواننا بالتالي نحن نقطع مسافة من البصرة (٦٠٠) كيلو حتى نرشقهم بالسهم بقدر ما نريد نخرج بحلول تخدم المصلح العامة نقول لهم أن لا تكونون بالعراق خنجر مسموم بوقت الأزمة كونوا مثل البصرة انتم لم تعطوا التي نطت البصرة نطت أبو مهدي المهندس البصرة نطت أبو تحسين الصالحي البصرة نطت دماء وشهداء ما اعتقد يوجد أحد يزاود البصرة بالعطاء للعراق ولكن البصرة ما زالت هي البقرة الحلوب تمنح العراق (٨٥ %) من واردات النفط وما زالت تعاني من شحة المياه وتعاني من نقص الخدمات تعتقد الذين يصابون عندنا بأمراض الكلة والأمراض الخبيثة يعالجون في إقليم كردستان بسبب عدم وجود مستشفيات لمعالجة الأورام الأمراض الخبيثة في البصرة وهذا هو تهميش بحد ذاته لمحافظة البصرة نحن اليوم ليس في محل الدفاع كلا عن محافظه وإقليمه بقدر ما نكون رجال دولة ونرد نوصل رسالة أن هذا الكلام الذي يتكلمون به السادة النواب من ضغط وبعض يجب في تشكيل الحكومة أن لا تكون هناك تنازلات من القادة الكتل السياسية العراقية الحكومة إقليم كردستان على حساب المصلحة الوطنية العراق أتمنى هذا الكلام لا يضيع في وقت مرحلة تشكيل الحكومة وانتخاب رئيس الوزراء لا تكون هناك مزيادات على حساب البصرة والعراق هذا أمر الأمر الآخر كلنا نحن نلاحظ خصوصاً في هذه الفترة يومية نقرأ صورة الفاتحة على روح الشهداء الله يقدر روحهم الجنة ، نحن لسنا أحسن من عندهم هما أكثر سعادة من عندنا نحن يجب أن نرى الايران اليوم باسوا ظروفها دولة تمر بحرب شكلت حكومة بفترة قصيرة لا تزيد عن خمسة أيام اختارت اعلى منصب قيادي في البلد هو المرشد الأعلى واعتقد الايران اليوم هي مكتفية ذاتيا بموارد الاقتصادية وما تعاني مثل ما يعاني العراق لذلك ندعو السادة قادة البلد من أجل العراق من أجل الحل هذه الأزمة وتجاوز هذه الأزمة للجلوس على طاولة نقاش واختيار رئيس حكومة والإسراع بهذا الأمور اليوم البلد يمر بأزمة اقتصادية مالية سياسية عسكرية اليوم جسدنا ليس فقط الوقوف على المشاكل الفنية بقدر ما هناك مشاكل سياسية هذه المشاكل لا تحل إلا بتشكيل الحكومة.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

السيد الرئيس أنا أتمنى أجابه على هذه الأسئلة وثبتها والسادة الوكلاء ومعالي الوزير إذا حاضر .
أولاً: ما هو إجراء الوزارة بخصوص المليار واحد فاصلة نص تقريباً يعني مليار ونص دولار هذا الذي كسبت جنابكم وهو إجراء محترم يفترض تدفع التركية كتعويضات باعتبار استغله ميناء جيهان تركي بطريقة غير أصولية مليار وخمسمائة وما صحت ودقة الكلام الذي وصل تداول بأعلام اعتقد رسمي وغير رسمي أن تركية ما تسمح بتصدير رفض عبر ميناء جيهان تركيا إلا بالإسقاط هذه الدعوة وإسقاط هذه المبالغ المترتبة في ذمته ما هو صحت هذا الموضوع؟ قضية الثانية ذكرته يوجد الخط القديم كركوك يمر عبر أراضي كردستان والذي على وضع الحال هو خط استثمارية ويوجد خط الجديد يتم حالياً تأهيله.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الخط القديم يمر في غرب نينوى في سيخ بور الخط الجديد يمر بالأراضي كردستان.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

تأهيل الخط القديم بالضبط هكذا ذكروا انه اكو اثنين دولار على كل برميل صحيح؟ مئتان الف سوف تمر عن طريقة هذه لكل برميل نحسب اثنين دولار؟ كنا نحن ندفعها؟ والقضية الثانية اذا اشتغل وكملت تأهيل الخط القديم خلال أسبوع ذكرتموا يضاف للطاقة تصديرية يعني مئتان الف بالقديم

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نعم راح يضاف للطاقة التصديرية يخرج عن طريقها جيهان.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

بالمقابل أيضاً المئتان الف برميل ملك إقليم كردستان السيد رئيس شركة السومو يعني عندنا (٦٠٠) ألف برميل حقق هذا الذي يحدث يعني بما معناه يعني أتكلم بلغة الأرقام ربما تكون زايد ناقص ما معناه أن أنا (٣,٤) مليون برميل طاقة تصديرية الآن هي صفر بهذه الجهود سوف نصل لتقريباً إلى ألف برميل تمام القضية الأخرى توزيع المنتجات النفطية ذكر السيد حسين طالب قضية محترمة جداً مهمة التي هي ضبط الحصول على الطاقة بالداخل فقط لم يوضح بصراحة غير نحن مسيطرين وعندنا في مصفى كربلاء لربما خلال (١٠) أيام بالزائد طاقة التخزينية تصل إلى فول كبستي بما يتعلق بالنفط الأسود وما هي البدائل ذكرتموا البدائل أن التصدير عبر الحاويات الحقيقة ليست كافية ربما الأزمة الداخلية قد تكون خلال هذه الأيام يعني إذا تم الاستمرار على هذا الوضع طاقة تصديرية وإذا لم نسيطر عليها ربما تكون تتفاقم ناهيك على مشكلة المولدات عندنا في كربلاء مشكلة

بشكل قبل يومين مشكلة تزويد الأصحاب المولدات الأهلية بمادة زيت الغاز مقبلين على فصل الصيف ربما قطع الكهرباء سوف يزداد من قبل وزارة الكهرباء بالتالي يحتاج توفير حتى تكون قيمة التيار الكهربائي منخفض هذه تحديات يعني كثيرة حقيقة الله يعينكم عليها.

- النائب أسوان سالم صادق الكلداني:-

بالأول أولاً أن رئيس كتلة بابلون النيابية وأصبح على وجودي دورة ثالثة وكما أنتم تعرفون اذا تريد تحسب ككتلة نحن كتلة اذا تريد تحسب مكونا خط السنة والشيعية والکرد ونحن أكيد وراها المسيحيين والصابي على غداً يصل له الطريق أن شاء الله لا أريد أن ادخل بتفاصيل كثيرة تم تطرق لها الإخوان أولاً السيد الرئيس أريد أن أنبه على موضوع بعد بيان وزارة النفط بعدم قبول موافقة حكومة الإقليم تصدير صدرنا بيانات بيان كتلة بابلون وأحزب تقدم والأخوة بالعصائب والخدمات والأساس وبعض الأحزاب الأخرى والعمار والتنمية أغلب الكتل السياسي لكن في أحد المجموعة تفاجئنا من النائبة إخلاص الدليمي كتبت هذه البيانات من تحالف المخدرات في جروب العراق ومصور جميع اطلب من السيد الرئيس بحالة نائب إخلاص الدليمي على لجنة سلوك النيابي أولاً و نحن كحركة بابلون قدمنا شكوة في المحاكم اطلب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أولاً هذا الكلام غير مقبول هذا واحد اثنين جنابك اخذ الكلام مالها وتذهب المحاكم ومجلس النواب سيتخذ القرار المناسب في هذا الموضوع. اطلب طلب رسمي مشفوع بتوقيعات السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب إلى حالة الموضوع للتصويت على السيد النائب في مجلس النواب.

- النائب أسوان سالم صادق الكلداني:-

السيد الرئيس وقبل نصف ساعة أيضاً بيان الأخ النائب الأول صدر في احد جروب وانتقدت بطريقة ومسيئة على النائب الأول وموجود أيضاً على نفس جروب السيد الرئيس لجنة السلوك النيابي نحن من صوتنا عليها هي تحص السيد الرئيس اطلب تشكيل لجنة تحقيقية من السادة النواب لجنة النزاهة أيضاً بالتحقيق مع السادة المدراء لماذا لم يتم تأهيل الأنبوب من كركوك وأنبوب نينوى خلال العشر سنوات الماضية أطلب من حضرتك تشكيل لجنة السيد الرئيس موضوع الآخر كما تعلمون والكثير من الأخوة النواب نينوى يعلمون هناك حقول منتجة للنفط في نينوى مستولي عليها من قبل حكومة الإقليم وهناك أيضاً آبار نفطية ما عرف الإخوان في وزارة النفط عندهم علم بها ولا يوجد عندهم علم بها موجودة في الحدود بين نينوى ودهوك مسيطر عليها من قبل الحزب الديمقراطي وهذه الآبار لم تكشف عنها وبعض منها يتم الاستخراج النفط منها الخام السيد الرئيس الموضوع مشكلتنا نحن في نينوى السيد الرئيس في قرى في أراضي أجدادنا هناك آبار نفطية ويمتصون الإخوان في حكومة الإقليم أو لنسمي أساسش أربيل من قبول من الفلاحين ودخولنا إلى هذه المناطق واني بالذات منعوني عدة مرات من دخول لهذه المناطق وهي مناطق في قرانه قرى أجدادي وأراضي أجدادي منعوني من دخول وانا نائب ومثل محافظة نينوى السيد الرئيس نطلب من جنابك الكريم أن يكون هناك قرار بأن أعضاء مجلس نواب مخولين بالدخول لكل أراضي الموجودة تحت الحكومة الإدارية في نينوى أو في صلاح الدين السيد الرئيس لان هناك الكثير من التفاصيل يعني كانت في جعيتي ولكن بسبب الخروج لم انتهت يعني الموضوع نسيت طبعاً

- النائب عبد الحمزة منعم علوان الخفاجي:-

طبعاً نحن كمجلس نواب السيد الرئيس معنيين قبل الحكومة بتحديد العلاقة مع الإقليم علاقة الحكومة مع الإقليم نحن معنيين برسم هذه العلاقة نحن اعتدنا بكل ازمه مالية أو أمنية نحن حكومة إقليم كردستان تتعامل معنا كدولة أما بالموازنة يتعاملون معنا كجزء من هذا الشعب ويأخذون أكثر من استحقاقاتهم كل مرة ويزعلون ونضرب قرارات المحكمة الاتحادية عرض الحائط موضوع تحديد علاقتنا بالإقليم نحن معنيين كمجلس ونحن نشكر وزارة النفط التي كشفت هذا الأمر وإلا كثير من الأمور وتم عرضها المسائل الخطيرة التي يعرضوها الأخوة الوزراء والوزير والوكلاء وآبار النفط واستحوذ هذه من الحكومات السابقة نحن نطلب بأن من الحكومة القادمة تطبيق القانون كما طبق بحكومة السيد العبادي مع كذلك نطلب من الحكومة القادمة بأنه يكون رواتب إقليم كردستان توظين رواتب إقليم كردستان وتحرير الموظفين بإقليم كردستان من استعمار حكومة الإقليم ملف فساد بالرواتب موظفين إقليم كردستان موضوع المخالفات بالآبار وأنبوب النفط هذا واجب وزير النفط سيد وزير النفط يقيم دعوة لا يوجد حكومة بطن حكومة تبيع أنبوب وتستثمر نوبها ونحن ندفع بالأنبوب العراقي الذي مربوط بالأنبوب العراقي بأموالنا ندفع عائدات الاستثمارية فهذا الأمر نريد من السيد الوزير كون يتحرر هذا الأنبوب ويرجع للحكومة العراقية كذلك نستغل وجود السيد الوزير نحن مقبلين على فصل الصيف نحن بظل هذا النفط الذي لم مستفادين من عند اصبح نقم علينا وهذا الواقع الذي نحن نعيش نريد أسعار مدعومة للمولدات حتى التخفيف عن كاهل أبناء الشعب لان نحن مقبلين على عدة أزمات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يوجد خلل في إدارة الدولة بالعموم لا يوجد دولة تعتمد على واردات موازنة اتحادية أكثر من (٩٠ %) على نفط على مصدر واحد هذه خطط غير صحيحة يوجد عندنا بعض التفاصيل سوف نقرأها إلى حضاراتكم في ما يخص هذه الجلسة ورئاسة مجلس النواب كل أراكم ومداخلاتكم أخذتها في هذه القرارات التي تلزم هذه الحكومة.

- النائب احمد سالم عزيز الساعدي:-

من البديهي أن الأزمة مع إقليم كردستان ذات بعد سياسي قانوني واضحة منذ سنوات وريد أن أتحدث عن الجنب الفنية وزارة النفط اليوم بممثلة بمعالي الوزير والأخوة الملاكات المتقدمة في الوزارة موجودين أتحدث عن الجنب الفنية في هذا الموضوع في الأزمة التي نحن بصدد مناقشتها أشهد لمعاليه أنه حسن النية لكن للأسف يجب أن يتحملني معالي أن وزارة تعطي لموازنة البلاد (٩٥%) من الأموال لا تدار بحسن النوايا اليوم الذي سمعناه كارثة السيد الرئيس على لسان وزير النفط هذه الكارثة تكمن بجزئيتين رئيسيتين وبواقع مكتملة الأركان أتمنى من سيادتك أن يحال هذا الملف إلى الادعاء العام ويسال معالي وزير النفط عن هذا الموضوع حول ثلاث سنوات لم يتم تأهيل هذا الأنبوب أنا أريد جواب من معاليه وأرجوكم لا أريد كتابنا وكتابكم هل هذا تقصير أو غير تقصير لا يمكن أن نلتف على الإجابات هذا واحد ثانياً الخط الاستراتيجي بصرة حديثة شرقاً خابور ميناء جهان التركي أربع مائة وخمسين مليون دولار أخذنا من الصين منذ ثلاث سنوات لو يوجد إرادة جادة سياستنا من جواب معالي هذا اليوم المقطع يوجد جدية بأن يكون هذا الخطة الاستراتيجية على أقل نكمل خمسين كيلو من عند مئة كيلو من عند أنا أقول لك أنا طارش السيد الرئيس ليست هناك إرادة لإدارة وزارة النفط خلال السنوات الأربعة الماضية بأن تكون خطوط بديلة خطة باء لوضعنا النفط ولذلك أنا اطلب من سيادتك وان تعذر هذا الأمر أنا شخصاً وفقاً لمضمون هذه الجلسة العلنية إجابات السيد الرئيس اخذ نص مكتوب لإجابات معالي الوزير وخاطب الادعاء العام لمساءلة شخصياً على هذا الموضوع، ننصف وزارة النفط بصرة حديثة أنا مدير عام حديد والصلب ومتابع الموضوع بصرة حديثة تعرضت وزارة النفط ودولة رئيس الوزراء إلى التسقيط والعمالة وقالوا هذا الخط ذاهب إلى إسرائيل يجب أن نكون صريحين لننسى التاريخ قبل أيام يعني قبل أشهر عديد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نحن أين ذاهبين نواب الدورة السابقة ونعرف التفاصيل كل العمل.

- النائب احمد سالم عزيز الساعدي:-

نواب ذهبوا حتى إلى المرجعيات الدينية واتهموا أن وزارة النفط تطبع مع إسرائيل حتى هذه الخطة المسؤولة عن نفط الشمال كانت خطة تأهيل أي خطة بالجهة الأخرى كانت تتهم وزارة النفط وطبعاً لها دور أنا شكر للإخوان في وزارة النفط ومدير عام المشاريع النفطية وكان الرجال بذل جهود كبيرة طبعاً على رأسهم دولة رئيس الوزراء كانت قراراته بالمشتقات النفطية بقضايا النفط إقليم كردستان (٢٠٠) ألف بقضايا بصرة حديثة رغم التسقيط أصروا أن يتم هذا المشروع وحتى اذكر طرفه التي حدثت مع الأخ مدير عام المشاريع النفطية بالتعليقات عندما التقت في العراقية ويتكلم عن نبوب (٥٦) يقولوا لها أنت (٥٦) تعرض للتسقيط لأن جوه علامي واعتقد كانت جوه الإعلام حتى من المؤسسة التشريعية هذا هو أولاً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الدولة لا تدار بالفيش ولا تدار بهذه التفاصيل يوجد قوانين ويوجد رجال دولة تحمل مسؤولية.

- النائب احمد سالم عزيز الساعدي:-

هذا الموضوع لذلك الآن إجراءات ساريه تعاقد ساري وان شاء الله المشروع ينجز نعم نحتاج ندعم جهود وزارة النفط بالتخصيصات المالية حتى يقدرون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ندعم جهودهم بتوفير التخصيص المالي في هذه الموازنة وسيتم متابعة هذا الموضوع وتشكيل اللجنة المختصة التي هي لجنة النفط لمتابعة.

- النائب احمد سالم عزيز الساعدي:-

هذا الأجراء النفط بالبصرة لو البصرة مانع النفط يصدر ما هو كان القرار كان يفترض أي واحد يمنع تصدير النفط العراقي

يتحاسب ويتحمل فوات المنفعة للبلد قضية ثالثة وأريد أن اختتم منها ضروري أن نشكل لجنة تحقيقية للتحقيق كيف ذهب هذا الأنبوب الاستثمار إلى الشركات ما هي الآلية هل كانت هناك شفافية بالإحالة مشروع مهم استراتيجي يذهب إلى الاستثمار بأي طريقة بصراحة أنصاف المحافظات المنتجة وخصوصاً البصرة.

- النائب ديار صالح حميد المفتي:-

اعكس هذا الموقف روح المسؤولية الوطنية والحرص الحقيقية على حقوق المواطنين وكرامتهم أن وقوفكم إلى جانب الموظفين في هذا الظروف يؤكد التزامكم بالمبادئ الإنسانية والوطنية ويجسد نموذجاً يحتذى به في نصرة الحق والدفاع عن المستحقين نثم عالياً هذا الدور نتطلع إلى استمرار مثل هذه المواقف التي تعزز الثقة بين المسؤول والشعب وتسهم في تحقيق العدالة والاستقرار إن مستقبل العراق يبني بالحكمة والعدالة والاحترام احترام كرامة الإنسان وليس بالعقوبات الجماعية أو السياسات التي تزيد من معاناة الشعوب وأن نترك عقلية العرقية والقومية وأطلب من سيادة النواب الفرق بين الحكومة والشعب لأن في إقليم كردستان أجد وزارات تركمانية كردية أو زيدية ليس المشكلة ليست المشكلة فقط مع الأكراد يجيدون أو أسمع الأكراد لذا أطلب من سيادتكم أن توجهوا سؤالكم إلى الحكومة الإقليم وليس الشعب الكردي.

- النائب صكر حسن مطلق العمشاني:-

السيد الرئيس بصفتنا ممثلين عن الشعب نطالب جدولاً زمنياً محدد حسم ملف التصدير عبر جبهان بشكل نهائي وما هي الخيارات البديلة التي عدتها الوزارة لضمان عدم بقاء قوات الشعب رهينة لمساومات سياسية اليوم سمعنا في هذه الجلسة من السادة السيد الوزير والسادة الوكلاء بعدم السيطرة على تصدير نفط الإقليم لا نقبل أكثر محافظات العراق تصدر النفط لماذا اذا كانت ميسان قاطعت التصدير هل يكون هذا الرد من قبل الشعب والحكومة المركزية السيد الرئيس سؤال السيد الوزير محافظة ميسان من المحافظات المصدرة للنفط لماذا لم تستلم حقوقها من البتر ودولار أو تشغيل شبابها في الشركات النفطية أكثر الموظفين من خارج المحافظة يا معالي الوزير العمارة اليوم قدمت الشهداء منهم الشهيد القائد ونحن في ذكره الشهيد القائد (منتظر المحمداوي والسيد صالح وحسين عطية) وعشرات الشهداء واليوم لم تذكر في استخراج مئات البراميل من النفط والمطالبة بحقوقها أهل ميسان يطالبون اليوم سيادتكم وحضور السيد وزير النفط أن يكون حصة ميسان تكون إن شاء الله واضحة ومعلومة لأبنائها وخصوصاً من البتر دولار.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

أود أن أشكر جنبك وأشكر النائب الأول على وضع يده على الجرح في كل النقاط التي ذكرتموها والتي هي بصورنا وأنتم جنبك عبرت عنه والشكر الثاني هو لكم كلاكما لإعادة الثقة بمجلس النواب حقيقة اليوم نستشعر بأن فعلاً الثقة أنها عادت في مجلس النواب بمارس دورها الرقابي من خلال التحديات التي تعرض لها البلد، كلمتي سوف تكون بها من جوانب القانونية السيد الرئيس فقط أن أي إجراء يمنع الحكومة الاتحادية من تصدير النفط يعد خرقاً للدستور وفق المادة (١١١-١١٢-١١٠) اليوم الدستور هو عقد اجتماعي صوتنا عليه واستفتى عليه وملزم لكل الأطراف بالتالي هو عقد اجتماعي ملزم وأي خرق للدستور هو يعتبر تجاوزاً عليه وتجاوز إلى مبدأ ملكية الشعب العراقي وتجاوزاً على قرارات المحكمة الاتحادية وتجاوزاً على قرارات المحاكم الدولية ومنها محكمة باريس أنا من وجهة نظري اليوم ما حصل هو سابق خطيرة بغض النظر عن تلاف الموضوع نتيجة ضغط سياسي أو ضغط السيد رئيس الوزراء أو أي ضغط جهة أخرى ولكن يعتبر سابق خطير أتمنى على الوزارة أتمنى على الوزارة أن يكون لها تحركات قضائية وإن تعلمنا مجرد كامل عن كافة الإجراءات القضائية التي اتخذت من قبة الوزارة ثانياً مثل ما ذكرت جنابك أن نذهب لا تشريع قانون النفط والغاز التحرك الدولي ومخاطبة الدول المستوردة والشركات وإن التصدير خارج سومة هو غير قانوني تثبت ذلك عبر القنوات الدبلوماسية السيد الرئيس الثروات النفطية هي ليس ملكاً لحزب ولا ملكاً عائلة هي ملكة للشعب وعليه يجب أنه خاطب الشركات العاملة أيضاً في عدم التعامل خارج هذه السياقات.

- النائبة سوزان صالح حمود السعد:-

أصدرت محكمة غرفة التجارة الدولية ICC في باريس في آذار عام ٢٠٢٣ حكماً تاريخياً لصالح الحكومة الاتحادية العراقية ضد تركيا يقضي بعدم قانونية تصدير نفط إقليم كردستان بشكل مستقل عبر ميناء جيهان التركي دون موافقة بغداد مما أدى إلى وقف تصدير نفط الإقليم عبر تركيا وتغريم أنقرة تعويضات مالية وهنا عدة أسئلة مهمة أولاً ما مقدار الكمية التي يصدرها الإقليم واقعا وليس كما هو متفق وكما ذكرتموه (٢٣٠) ألف برميل يوميا لأننا نعلم بأن هناك كميات أخرى يصدرها الإقليم عبر خط كركوك جيهان علما هناك قرارات من المحكمة الاتحادية بتسليم جميع النفط إلى حكومة الاتحادية ثانيا هل تم استحصا المبالغ التي حكمت بها المحكمة الدولية من تركيا لصالح العراق وما هي هذه المبالغ أو ما مقدار هذه المبالغ ثالثاً أصدرت حكومة تركية بإيقاف تصدير النفط عبر خط جيهان وعطت مهلة للعراق لغاية الشهر السابع لعام ٢٠٢٦ إلا بعد إبرام اتفاق جديد هل هناك مفاوضات بهذا الشأن وما هي بنوده كي نطلع عليها وهل هناك سقف زمني قبل هذا الموعد المعلن من تركيا وهل تم تضمين التعويضات بهذا الاتفاق الجديد.

- النائب عادل خميس عبداللطيف المحلاوي:-

الحقيقة السيد الرئيس أريد أن أوصل رسالة لكادر وزارة نفط أن لجنة النفط كانت في الدورة الماضية فعالة لكن هذه الدورة ستكون أكثر فاعلية مستغلين وجود السيد رئيس البرلمان كونه كان رئيس لجنة النفط الغاز هذي بداية حقيقة السيد الرئيس في ٢٠٢٦/١/٢٦ الحقيقة نحن تابعنا من خلال بداية الأزمة نحن يجب نضع حلول الأزمة التي يمر به البلد كان هناك اجتماع مشترك في وزارة التخطيط وتمخض هذا الاجتماع بعض النقاط المهمة التي وجهت بها وزارة التخطيط وزارة النفط لكن للأسف الشديد ما حركوا ساكن من يوم ٢٠٢٦/١/٢٦ حقيقة أنا سمعت من معالي الوزير انه ابدأ استعداد لخط جيهان خط كركوك جيهان خلال فترة وجيزة حسب ما سمعته، أسبوع أو عشرة أيام يتم تشغيل هذا الخط توجد (٣) خطوط استراتيجية من ال PC وان الرميطة باتجاه حديثة كي تري الخط الأول الخط (٤٢) أقدم منفذ بالسبعينات حاليا خارج خدمة الخط الثاني من PC وان الرميطة وواصل إلى كربلاء عند الكيلو (٤٤١) كربلاء منفذ بداية الثمانينات الخط الثالث هو الخط الاستراتيجية البديل منفذ في عام ٢٠١١ واكمل المقطع الأخير في عام ٢٠١٩ وتم تشغيله في عام ٢٠٢٢ طور الخط

(٦٧٠) كم قطر (٤٢) أقدم وهو شغال حاليين ومن الممكن الاستفادة من الخط الثاني لنقل النفط المصافي على الطريق واستغلال الخط الثالث فقط للتصدير من خلال المنظومة الشمالية التسريع بتشغيل وتأهيل الخط العراقي التركي وبالسعة الممكنة بالاعتماد على الشركات المحلية للتأجيل والسعة لأن (الأسكودا) ونفط الشمال حقيقة لا تعير أهمية لعامل الوقت والبلد يمر في ذائقة مالية حرج العمل يحتاج إلى سرعة بالتنفيذ وكذلك تأهيل الخط (٣٢ و ٣٠) أقدم من المنظومة الشمالية خط من كي ثري حديثة الربط مع الخط العراقي التركي وكذلك بالتوازي استغلال الخط السوري بتأهيله من شركات تم حالتهم على التقاعد أنا أعرف إنه ناس خبراء حقيقة وأنا سمعت من عندهم يعني يجب بهذه الأزمة أنا أتمنى من وزير النفط والكادر المتقدم إرسال الكوادر لهم خدمة بوزارة النفط ما يقارب (٣٠) عام لحال هذه الأزمة حصول وزارة النفط استثناء من رئاسة وزراء من الضوابط والتعليمات كما حدثت سابقا بمنح خط الغاز (٤٢) عقد محمودية بسمية ومشروع أنبوب استعادة الغاز المسال LNG من خلال المنصة (٤٢) عقد امتدادا ناظم شط البصرة ميناء خور الزبير.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

معالي الوزير من خلال الحديث السادة الكادر المتقدم في وزارة النفط أولاً نشكر حضوركم في هذا الظرف الأمني الصعب وأنا اشكر الأخوة السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب استجابة لطلب المجلس الاستثنائية ببارك الله بكم في ظل الظروف الأمنية على أن تعقد هذه الجلسة لأن بيها مصلحة شعب معالي الوزير تناقشنا وكل التفاصيل التي جرت من بعض النقاط والرؤية جنابكم واضعها في خلية الأزمة المدممة قبل قرار مجلس الوزراء لتجاوز هذه الأزمة الاقتصادية التي تمر بالبلد اقترح على جنابكم تضعون من ضمن المقترحات بعد أن يتم تأهيل وفحص أنبوب كركوك غرب نينوى فيش خابور الضخ يكون من طريق البصرة بالخط الاستراتيجية يذهب بوجهة قبل التصدير وبعض التفاصيل وبعض الأمور التي تحتاجها المصافي يكون نقلها عبر الصهاريج حتى تخرج للأجل أن يكون عندنا مردود مالي اقتصادي لعانة الدولة في هذه الفترة هذا المقترح يجب أن يكون عندكم حضروا في حال في جدو اقتصادية في هذا الموضوع يعني النقل يكون للمصافي عن طريق الصهاريج والخط الاستراتيجي من البصرة إلى حديثة إلى كركوك إلى فيشخابور يكون بجهة النفط إلى سبعمائة وخمسين أو ستمائة ألف برميل تخرج بجهة للتصدير عبر جيهان من خلال الجلسة ومن خلال آراء السيدات والسادة أعضاء المجلس النواب وما استمعنا إلى من رؤية السيد النائب رئيس وزراء وزير النفط والأخوة وكلاء والمدراء العاميين قررت رئاسة مجلس النواب أولاً الزام الحكومة الاتحادية على إيجاد منافذ بيع نفط الخام العراقي وتجنب الآثار الاقتصادية التي من الممكن أن تعصف في البلد وتتوتر في ظل الظروف الأمنية في قوة الشعب ورواتب الموظفين في كل عراق ثانياً استعداد مجلس النواب العراقي بتشريع أي دائرة الشؤون النيابية/قسم تنظيم الجلسات

قرار أو التصويت على أي قرار يساعد الحكومة لتحقيق الفقر الأولى ثالثاً على الحكومة الاتحادية أن تفرض إدارتها في جميع مصادر الإنتاج والنقل والتوزيع أربعة أن يكون من ضمن البرنامج الحكومي القادم تشريع قانون نפט والغاز خلال فترة محددة وملتزم بتوقيات زمنية محددة ويعرض أمام مجلس النواب من أجل الشروع إلى التصويت هذه القرارات اتخذها مجلس النواب في هذه الجلسة وإلزام الحكومة عليه وفي الختام بارك الله بكم بدون تصويت هذه القرارات في الختام نشكر لأخ نائب رئيس وزراء معالي وزير النفط والسيد وكيل وزير استخراج والسيد وكيل وزير التوزيع والسيد مدير عام شركة سومو والسيد مدير شركة التوزيع على حضورهم الاستفهامات وبعض التفاصيل التي طرحها السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب ومجلس نواب معالي الوزير كمجلس نواب داعم لأي خطوة تتخذها وزارة النفط من أجل تصدير النفط العراقي سواء عن طريق الخام أو المشتقات الأخرى.

تم رفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة (٢:٤٥) ظهراً
